TAWASOL تواصل

ERTC The Egyptian Research and Training Center

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

مجلة علمية نصف سنوية - محكّمة ISSN Print: 2682-2725, ISSN Online: 2745-333X

ملاحظات بحثية - Research Notes
محمد عز - Sara Parhizkari - Megan Brenan

القضايا والاتجاهات النظرية والمنهجية المعاصرة في الإنتاج البحثي لعلم اجتماع الجريمة
أميرة عبد العظيم فضل

ترتيبات الحياة اليومية بين نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل: دراسة سوسيولوجية على نزلاء مركز المنيا للإصلاح والتأهيل العمومي
إسراء حسن بدر حسن

السياق الاجتماعي لما بعد الخُلع: دراسة ميدانية على عينة من الزوجات المُخالعات بالقاهرة الكبرى
أمل محمود عبد الفتاح

الجامعات الخاصة ورأس المال البشري مدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة سوسيولوجية لجامعة هليوبوليس
إيمان أحمد عبد الحليم درويش

التعليم والصورة الذهنية للمرأة كما تعكسها الاتجاهات النظرية والبحثية
نورهان حسن محمد

تأثير فيديوهات التيك توك على العنف بين طلاب المرحلة الثانوية: دراسة ميدانية بمدينة القاهرة
ريهام كرم حسن علي

عرض كتاب Book Reviews
هاني فؤاد - ياسمين علي الدين محمد

حوار الأجيال: د. على عجوة
المحاور: آلاء فوزي

مساعد التحرير
أ. عائشة حسني

المحرر
د. محمد أبو العينين

رئيس التحرير
د. عبدالحميد عبداللطيف

العدد الحادي عشر
ابريل ٢٠٢٥

ترتيبات الحياة اليومية بين نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل: دراسة سوسيولوجية على نزلاء مركز المنيا للإصلاح والتأهيل العمومي

إسـراء حسـن بدر حسـن

باحثة دكتوراة في علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المتبعة في بداية دخول مركز الإصلاح والتأهيل، والتعرف على ترتيبات الحياة اليومية ودلالاتها من حيث (مكان نوم النزيل: كيفيته ودلالاته، وطعام مركز الإصلاح والتأهيل والمشاركة فيه، وقضاء الحاجة، والاستحمام والسجائر كبديل للنقود، وغيرها من أنماط العلاقات بين النزلاء). واعتمدت الدراسة على النظرية التفاعلية الرمزية، ونظرية الضبط الاجتماعي، كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في تناول الإجراءات المتبعة في بداية دخول مركز الإصلاح والتأهيل، وترتيبات الحياة اليومية بين النزلاء، باستخدام طريقة دراسة الحالة، واستخدمت أداة دليل المقابلة المتعمقة، ودليل الملاحظة. أجريت الدراسة على عينة عمدية قوامها (١٣) نزيلًا من نزلاء «زنزانة سبعة» داخل عنبر المخدرات بمركز المنيا العمومي رجال للإصلاح والتأهيل. وتوصلت الدراسة إلى أن منظومة العدالة غير الرسمية تتشكَّل داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل من خلال ما تمارسه من سيطرة وضبط في ضوء العُرف السائد الذي يتشكَّل، ويترسَّخ، ويتوارث بين النزلاء من خلال العلاقات التي تنشأ بين بعضهم بعضًا خلال الحياة اليومية داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل. وكذلك توصلت إلى أن العُرف ينشأ في المجتمعات الصغيرة كمجتمع مركز الإصلاح والتأهيل من خلال العلاقات بين النزلاء، حيث يصبح العُرف والقيم موروثَين من نزيل إلى آخر ومترسِّخَين بينهم، وأن ذلك العُرف يستمر في ضوء القوانين الوضعية، ولكن بشكل غير رسمي داخل مركز الإصلاح والتأهيل، ويؤدي دورًا كبيرًا في تحقيق الضبط داخله.

الكلمات الدالة: العُرف – النزيل – منظومة العدالة غير الرسمية – الضبط الاجتماعي – مركز الإصلاح والتأهيل.

Daily Living Arrangements among Inmates of the Correctional and Rehabilitation Center: A Sociological Study of Inmates at Al Minya General Correctional and Rehabilitation Center

Esraa Hassan Badr Hassan

PhD researcher in Sociology, Faculty of Arts, Cairo University

Abstract:

The study aims to identify the procedures followed at the beginning of admission to the reform and rehabilitation center and to identify the arrangements of daily life and their implications in terms of (the inmate's sleeping place, its manner and implications, the food provided by the reform and rehabilitation center and participation in it, relieving oneself, bathing, and cigarettes as an alternative to money, and other types of relationships between inmates). The study relied on the symbolic interaction theory and the social control theory. The study relied on the descriptive analytical approach in addressing the procedures followed at the beginning of admission to the reform and rehabilitation center and the arrangements of daily life between inmates, using the case study method, and used the in-depth interview guide and the observation guide. The study was conducted on a deliberate sample of (13) inmates from the seven-cell inmates in the drug ward at Al Minya General Center for Men for Reform and Rehabilitation. The study concluded that the informal justice system is formed within the reform and rehabilitation center community through the control and regulation it exercises in light of the prevailing custom, which is formed, entrenched, and inherited among inmates through the relationships that arise between each other during daily life within the reform and rehabilitation center community. I also found that custom develops in small communities, such as the community of a correctional and rehabilitation center, through relationships between inmates. These norms and values become inherited from one inmate to another and become entrenched among them. These norms persist, in light of positive laws, but informally within the correctional and rehabilitation center, and play a significant role in ensuring control within it.

Keywords: Form - Inmate - Informal Justice System - Social Control - Correctional and Rehabilitation Center.

المقدمة:

يُعدّ العُرف هو المصدر الأساسى والأول للمجتمعات الصغيرة والمنغلقة، حيث يعمل كمساعد للقانون الرسمى، فقد يبدو -في بعض المجتمعات كمراكز الإصلاح والتأهيل أحيانًا- تعاظم قوة العُرف والعادات عن قوة القانون؛ نظرًا لمرونته وسرعة تحقيقه للضبط الاجتماعى.

وتُعدّ مراكز الإصلاح والتأهيل عالمًا غامضًا في كثير من الأحيان على الرغم من محاولة وسائل الإعلام محاكاة واقع الحياة داخله؛ فهو مجتمع مغلق له القوانين والعُرف الخاص به. يبدأ اصطدام النزيل بواقع مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل منذ بداية وصول النزيل لبواباته. ويُعدُّ مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل بشكل عام، وبالأخص الزنزانة مجتمعًا صغيرًا مغلقًا، يتكون من أفراد مختلفين عن بعضهم بعضًا في معظم السمات والشخصيات، تنشأ بينهم تفاعلات وحياة اجتماعية بشكل شبه إجباري، ويجمعهم عُرف وقيم متفق عليها، فكل نزيل مجبر -نوعًا ما- على التعامل مع النزلاء الآخرين داخل الزنزانة؛ حتى تستقر وتتزن الحياة داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل.

يأتي من هنا تساؤل رئيسي، وهو: كيف يتحقق التعايش السلمي بين النزلاء بالرغم من اختلافهم عن بعضهم بعضًا؟ ذلك التعايش الذي يتحقق في ضوء وجود فكرة تشكَّلت، وسعى كلٌّ من النزلاء ومنظومة العدالة الرسمية لوجودها واستمرارها، ألا وهي فكرة منظومة العدالة غير الرسمية وبنيتها الداخلية التي تنقل صورة لترتيبات الحياة اليومية بين النزلاء في ضوء العُرف الخاص بها.

بدأ الأهتمام بفكرة منظومة العدالة غير الرسمية مؤخرًا على الرغم من وجودها منذ القدم منذ نشأة المجتمعات، وهي الأكثر انتشارًا في: أفريقيا، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية. منظومة العدالة غير الرسمية هي عبارة عن منظومة تدافع عن عُرف وقيم الجماعة أو المجتمع. تعتمد منظومة العدالة غير الرسمية على تطبيق القوانين الرسمية للمجتمع بشكل غير رسمي، حيث توجد في كل المجتمعات وفي كل الأزمنة والعصور. يتحدد فيها أنماط الثواب والعقاب بين أفرادها، أي إنها هي المسئولة عن الضبط غير الرسمي داخل المجتمع من خلال منظومة غير رسمية، تُستخدم المنظومة لفض النزاعات بين الأفراد والحفاظ على تماسك البناء الداخلى للمجتمع واستمراريته.

تتعدد أشكال منظومة العدالة غير الرسمية باختلاف المجتمع، إذ يمكن أن يكون لها شكل أو نمط معين في المجتمعات الريفية مختلف عن مجتمع البدو، ومراكز الإصلاح والتأهيل، والعشوائيات، وذلك الاختلاف اختلاف خارجي باختلاف طبيعة المجتمع، ولكن تظل فكرة وبنية منظومة العدالة غير الرسمية واحدة في كل المجتمعات حتى إذا اختلفت ثقافتها وعُرفها.

تتكون منظومة العدالة غير الرسمية من إطار أو بناء داخلي يكون له نمط معين فيما يتعلق باتخاذ

القرارات وتحقيق الضبط، يتمثَّل في وجود تدرج في المكانات بين النزلاء بعضهم بعضًا. والسعي لإيجاد قائد يحقق للنزلاء الهدوء والاستقرار النسبي والتعايش السلمي، وذلك في ضوء العُرف المتفق عليه؛ الأمر الذي يزيد من شرعية منظومة العدالة غير الرسمية داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل.

أولًا- إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في محاولة تطبيق فكرة منظومة العدالة غير الرسمية داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، في ضوء عُرف ومعايير النزلاء، وما تحدده العلاقات بين النزلاء بعضهم بعضًا، وطبيعة شكل التنظيم الداخلي الذي يعكس البناء الداخلي لمنظومة العدالة غير الرسمية بين النزلاء داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، وذلك في ضوء وجود قوة منظومة العدالة الرسمية المتمثلة في القانون الرسمي لمركز الإصلاح والتأهيل.

على الرغم من ذلك؛ فإن هناك ملامح أخرى للضبط من خلال تشكيل منظومة عدالة غير رسمية بين النزلاء، وما تتضمنه تلك المنظومة من سيطرة على أي نوع من الانحرافات التي يمكن أن تحدث من أحد النزلاء تجاه نزيل آخر. حيث تحقق منظومة العدالة الرسمية دورها في المجتمعات باختلاف أنواعها، وثقافاتها، وقيمها وعُرفها منذ القدم من خلال نشأة مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث تسعى منظومة العدالة الرسمية إلى فرض آليات ومعايير؛ لضبط سلوك النزلاء سعيًا لاستقرار المجتمع وتحقيق الأمن المجتمعي والحد من الفوضى. فإن عُرف منظومة العدالة غير الرسمية جزءٌ لا يتجزأ من أي مجتمع وتنظيمه الرسمي؛ وذلك لإعادة توازنه واستقراره.

ندرة الدراسات سواء العربية أو الأجنبية التي تتناول منظومة العدالة غير الرسمية بشكل مباشر في مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، حيث يتناول معظم الدراسات مفهوم منظومة العدالة غير الرسمية بشكل عام وبعض آخر يقتصر في تناوله على نقل صور لعُرف مجتمع البدو، والريف، والمصانع، والعشوائيات وغيرها، دون التعمق في نقل صورة لعُرف منظومة العدالة غير الرسمية بين نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل. وكذلك لم يتناول معظم الدراسات طبيعة العلاقة بين منظومتيْ العدالة غير الرسمية والرسمية.

ثانيًا- أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية في محاولة تطبيق فكرة منظومة العدالة غير الرسمية داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل في ضوء طبيعة البناء الداخلي للمنظومة، والمقارنة بين تأثير قوة منظومة العدالة غير الرسمية في تحقيق الضبط داخله ومنظومة العدالة الرسمية فيما يتعلق بتحقيق الضبط

الاجتماعي، كذلك توسيع مجال الأبحاث الاجتماعية فيما يتعلق بدراسة منظومة العدالة غير الرسمية في مجال مراكز الإصلاح والتأهيل والمجتمعات الصغيرة المنغلقة، والسعي لتفسير سبب وكيفية وجود عُرف بين النزلاء يحقق الضبط بينهم.

تتمثل الأهمية التطبيقية في إلقاء الضوء على العلاقة بين منظومتيْ العدالة الرسمية والعدالة غير الرسمية في تطبيق النظام وتحقيق الضبط الاجتماعي للمجتمع، كذلك إلقاء الضوء على أسباب تشكُّل منظومة العدالة غير الرسمية وأسباب قصور وإغفال منظومة العدالة الرسمية في معالجة بعض النزاعات بين النزلاء. وإبراز دور منظومة العدالة غير الرسمية في تحقيق الضبط بين النزلاء في ضوء العُرف الخاص بها، حيث يستمد البناء الداخلي لمنظومة العدالة غير الرسمية قوته واستمراريته من كونه منظومةً، تحظى باستحسان من قِبل أعضائها (النزلاء) ومنظومة العدالة الرسمية. حيث تحكِّم منظومة العدالة غير الرسمية فكرة العُرف؛ فتمتزج معها ذوات أعضائها (النزلاء)، وتشكل ذاتًا واحدةً تتمثل في منظومة متماسكة.

ثالثًا- أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة من هدفين رئيسيين، أولًا: التعرف على الإجراءات المتبعة في بداية دخول مركز الإصلاح والتأهيل. ويتفرع منه عدة أهداف فرعية، هي:

١- التعرف على إجراءات الوصول لبوابة مركز الإصلاح والتأهيل الرئيسية.

٢- التعرف على ماهية وإجراءات عنبر الإيراد.

٣- التعرف على الإجراءات المتبعة مع النزيل الجديد.

ثانيًا: التعرُّف على ترتيبات الحياة اليومية بين النزلاء داخل مركز الإصلاح والتأهيل. ويتفرع منه عدة أهداف فرعية، هي:

١- التعرف على ترتيبات أماكن النوم داخل الزنزانة، وما دلالاتها بين النزلاء.

٢- التعرف على العُرف الخاص بقضاء الحاجة والاستحمام بين النزلاء داخل الزنزانة.

٣- التعرف على أسباب وجود السجائر بديلًا للنقود داخل مركز الإصلاح والتأهيل.

٤- التعرف على دلالة بعض الأنشطة الممارسة داخل مركز الإصلاح والتأهيل.

رابعًا- تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤلين رئيسيين هما، أولًا: ما الإجراءات المتبعة في بداية دخول مركز الإصلاح والتأهيل؟ ويتفرع منه عدة تساؤلات فرعية، هي:

١- ما هي إجراءات الوصول لبوابة مركز الإصلاح والتأهيل الرئيسية؟

٢- ما هو عنبر الإيراد؟ وما هي إجراءاته والهدف منها؟

٣- ما الإجراءات المتبعة مع النزيل الجديد؟

ثانيًا: ما هي ترتيبات الحياة اليومية ودلالاتها؟ ويتفرع منه عدة تساؤلات فرعية، هي:

١- ما هي ترتيبات أماكن النوم داخل الزنزانة، وما دلالاتها بين النزلاء؟

٢- ما العُرف الخاص بقضاء الحاجة والاستحمام بين النزلاء داخل الزنزانة؟

٣- لماذا تُعدّ السجائر بديلًا للنقود داخل مركز الإصلاح والتأهيل؟

٤- ما دلالة بعض الأنشطة الممارسة داخل مركز الإصلاح والتأهيل؟

خامسًا- مفاهيم الدراسة:

أ- العُرف Form.

عرَّف محمد بن جلول العُرف بأنه: كل ما ألفه الأفراد، وساروا عليه في تصرفاتهم سواء كان فعلًا أو قولًا، دون أن يصادم. وهو أقدم مصادر القانون الرسمي الإنساني، إذ إن البشرية بدأت بعادات، وأعراف جعلت منها شريعة تحتكم إليها. وأن العرف هو ما تعارف عليه الأفراد في استعمال ألفاظ معينة للدلالة على معانٍ خاصة، تختلف عن مدلول الألفاظ في اللغة. (محمد بن جلول، ٢٠١٩: ١٢٩، ١٣١)

وعرَّف كلٌّ من: صدام الساعدي وكاظم الحلفي العُرف بأنه مجموعة من القواعد التي تترتب من اعتياد الأفراد على نوعٍ معين من السلوك مع اعتقادهم أنه ملزم لهم قانونيًّا. (صدام الساعدي، وكاظم الحلفي، ٢٠٢١: ٦٨)

أولًا- مزايا العُرف: (محمد بن جلول، ٢٠١٩: ١٣٣)

١- يُلائم العُرف أو يوافق حاجات الجماعة، لأنه ينشأ باعتياد الأفراد عليه، فيأتي على قدر متطلبات المجتمع؛ باعتباره ينبثق من هذه المتطلبات، فبظهور متطلبات جديدة تنشأ أعراف جديدة تزول بزوال هذه المتطلبات.

٢- يوافق العُرف إرادة الجماعة باعتباره يصدر عنها، وينشأ في ضمير الجماعة، فهو قانون أكثر شعبية من القانون الرسمي؛ لأن مصدره الأفراد بينما القانون الرسمي يصدر من السلطة فيوافق إرادتها فقط.

٣- العُرف قابل للتطور؛ وفقًا لتطور الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، فهو يتطور بتطور المجتمع ويزول إذا زالت الحاجة التي أدت إلى ظهوره.

ثانيًا- عيوب العُرف: (محمد بن جلول، ٢٠١٩: ١٣٣)

١- العُرف بطيء التكوين، ويعتمد عليه في مراحل بطء التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومع سرعة التطور أصبح من الصعب الاعتماد عليه لتطوير المجتمعات.

٢- العُرف متعدد، حيث قد يكون لكل مكان معين في المجتمع نفسه العُرف الخاص به؛ الأمر الذي يؤدي لتعدد القواعد القانونية؛ بينما القانون الرسمي موحد يطبق على المناطق كافة في المجتمع الواحد؛ لهذا يظل القانون الرسمي المصدر الأساسي والأهم للقانون، حيث يحقق: وحدة القانون، والأمن، والاستقرار للمجتمعات، إلى جانب كونه قابلًا للتطور بشكل أسرع كلما تعرَّض المجتمع للتطور.

٣- القواعد العُرفية تتميز بالمرونة، وعدم توثيقها يجعل من الصعب ضبطها، على عكس القانون الرسمي يسهل ضبطه لكونه موثَّقًا كتابةً.

نستنبط مما سبق تعريفًا إجرائيًّا للعُرف ألا وهو أنه: عبارة عن مجموعة من القواعد سواء فعلًا أو قولًا متفق عليها من قِبل الأفراد في مجتمع معين، ولها معانٍ ودلالات خاصة بأفراد المجتمع. تتشكل وتنشأ من اعتياد الأفراد على اتباعها، وممارستها، والامتثال لها، والالتزام بها في التفاعلات بينهم؛ الأمر الذي يولد لديهم شعورًا بإلزامية الامتثال لذلك العُرف، وضرورة احترامه؛ لتحقيقه ضبطًا اجتماعيًّا قد يخفق القانون الرسمي- من وجهة نظر الأفراد- في تحقيقه.

ب- منظومة العدالة غير الرسمية .Informal Justice System

منظومة العدالة غير الرسمية هي الجزء الخفي من القانون المختص بتطبيق المعايير والقوانين الرسمية للمجتمع بشكل غير رسمي بين الأفراد، وذلك في ضوء تدعيم الضبط الرسمي وموافقته. ويتحدد من خلالها أنماط الثواب والعقاب غير الرسمي بين أفرادها؛ لتكون أساسًا في تحقيق الضبط في المجتمعات، وجزءًا لا يتجزأ من أي مجتمع وتنظيمه؛ لإعادة توازنه واستقراره. وهي الداعم الأساسي لمنظومة العدالة الرسمية داخل المجتمعات (مركز الإصلاح والتأهيل) لتحقيق الأمن والضبط الاجتماعي؛ لذلك تدعم منظومة العدالة الرسمية منظومة العدالة غير الرسمية، وتسعى لوجودها واستمرارها.

تتكون منظومة العدالة غير الرسمية من بناء داخلي يكون له نمط أو شكل معين، حيث يتم اتخاذ القرارات من خلال تعيين رئيس للجماعة يتميز بسمات معينة ومساعد له يتخذ القرارات والأحكام من خلال جلسات يصدر فيها القرارت بالثواب أوالعقاب. تعتمد منظومة العدالة غير الرسمية على فكرة تقبل وثقة الأفراد في الأحكام الصادرة من خلالها والاعتماد عليها أكثر من اللجوء للضبط الرسمي.

توجد منظومة العدالة غير الرسمية في كل المجتمعات وفي كل الأزمنة والعصور، وكذلك تتعدد

أشكالها باختلاف المجتمع. أي إنها يمكن أن يكون لها شكل أو نمط معين في المجتمعات الريفية، والبدوية، ومراكز الإصلاح والتأهيل والعشوائيات يختلف شكلها خارجيًّا باختلاف ثقافة المجتمع.

نستنبط مما سبق تعريفًا إجرائيًّا لمنظومة العدالة غير الرسمية ألا وهو أن منظومة العدالة غير الرسمية مكونًا من مكونات نظام العدالة الجنائية فهي عبارة عن: منظومة تعتمد على آليات ضبط غير رسمي لتحقيق العدالة الاجتماعية داخل الجماعة، وتعتمد على تطبيق القوانين الرسمية للجماعة بشكل غير رسمي في ضوء القانون الرسمي، أي إنها تعدُّ جزءًا لا يتجزأ من القانون.

ج- الضبط الاجتماعي Social Control.

وُجدت فكرة الضبط الاجتماعي، وأصبحت محور اهتمام العديد من العلماء والباحثين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. حيث أوجدها أوجست كونت الذي يعدُّ أول من لفت الأنظار لضرورة الاهتمام بدراسة الضبط الاجتماعي، وأشار كونت إلى الضبط الاجتماعى «بالتنظيم» الذي يمكن أن تتحكم فيه وتدعمه: العقيدة، والقيم، والمعايير، والعرف الخاص بالمجتمع أو الجماعة الذي يشكل العقل الجمعي والضمير الجمعي بين أفراد الجماعة أو المجتمع (سامية جابر،١٩٨٤: ٢٩، ٣٠). يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي في العلوم الاجتماعية، حيث يشير إلى العمليات الاجتماعية التي ينتظم بها سلوك الأفراد والجماعات. حيث إن لكل مجتمع عرفًا وقيمًا يمتثل لها الأفراد ويتحقق من خلالها ضبط سلوك الأفراد والجماعات (جوردون مارشال، ٢٠٠٠: ٨٨٧).

ينقسم الضبط الاجتماعي إلى نوعين من أنواع الضبط؛ أولًا: الضبط الرسمي وهو عبارة عن نظام ضبط يقوم على أساس التنظيم الرسمي، الإداري والقانوني، ويعدُّ ضمن منظومة رسمية تنظِّم وتنسِّق الأنشطة والعلاقات بشكل رسمي في المؤسسات. يكمن مضمون الضبط الرسمي في فكرة وجود القواعد واللوائح القانونية الخاصة بالمجتمع ومؤسساته والإجراءات الرسمية التي تُتخذ في إطار قانوني رسمي، كذلك تتضمن تدرجًا في السلطات بشكل رسمي وقانوني. ثانيًا: الضبط غير الرسمي الذي يعد جزءًا لا يتجزأ من نظام الضبط الرسمي، بجانب كل نظام ضبط رسمي يتشكَّل نظام ضبط غير رسمي تحدده قيم، ومعايير، وثقافة، وعُرف المجتمع أو الجماعة، تتحكم تلك المعايير في العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة؛ ذلك لأن الضبط الرسمي يكون عامًّا وشاملًا لا يغطي تفاصيل العلاقات الاجتماعية بين أفراد الجماعة والمواقف التي قد تظهر خلال التفاعل الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشكلات في البناء الداخلي للمجتمع تتطلب اتخاذ قرارات من قِبل أفراد الجماعة (سلوى أحمد،٢٠١٣ : ١٠٧،١١٤).

سادسًا- الإطار النظري:

أولًا: النظرية التفاعلية الرمزية .Symbolic Interactionism Theory

تعد النظرية التفاعلية الرمزية واحدة من أهم النظريات في التحليل السوسيولوجي، التي اهتم بها العلماء والباحثون. يوضح بلومر في مقال «علم النفس الاجتماعي» مصطلح التفاعل الرمزي، وأكد في مقال بعنوان «المجتمع والتفاعل الرمزي» أن جورج هربرت ميد وضع الأساس في هذا الاتجاه على الرغم من أنه لم يطور فيه. يعرف بلومر التفاعل الرمزي بأنه التفاعل القائم بين الأفراد بعضهم بعضًا، حيث يؤول ويفسر الأفراد المعاني وراء تلك التفاعلات ثم تتكون الاستجابة (Herbert Blumer, 1986:79).

تعد النظرية التفاعلية الرمزية من أحدث الاتجاهات النظرية في مدرسة شيكاغو على الرغم من أن العلماء الذين طوروا هذا الاتجاه لم يطلقوا عليه هذا الاسم. تتضح التفاعلية الرمزية من خلال الاعتقاد بأن السلوك البشري أساسه نتاج الاتصال من خلال الرموز بين الأفراد، حيث ترى أن المجتمع يتشكَّل من خلال عمليات التفاعل بين الأفراد الذين يرتبطون ببعضهم بعضًا، حيث يشكل الأفراد النظم من خلال التفاعلات (مصطفى عبدالجواد، ٥٤: ٢٠٠٢) (عدلي السمري، ٩٧: ٢٠٠٩).

تركز التفاعلية الرمزية على تفاصيل الحياة اليومية ورموزها. فهي نظرية تفسر العالم بطريقة معينة، حيث إنها ملائمة لتحليل وتفسير سلوك وأفعال الآخرين والأحداث التي تقع بطريقة معينة، التفاعلية الرمزية نظرية مميزة ومثمرة لفهم العالم الخارجي وسلوكيات الأفراد وتفاعلاتهم. ترى التفاعلية الرمزية أن الفعل الفردي بناء وليس عملية حرة تغني عن أي التزام، إذ يتكون السلوك الجمعي من ترابط الأفعال الفردية، حيث يتعلم الفرد من خلال العُرف الخاص بالجماعة الأدوار ويتأقلم ويحترم كل دور وينظم سلوكه الخاص لكي يتناسب مع معايير الجماعة وأدوارها الأمر الذي يعمل على استمرار المجتمع الإنساني، حيث يعدُّ التفاعل دعامة من دعامات نظرية التفاعلية الرمزية ولا نستطيع إدراك الحياة الاجتماعية بمعزل عن فهم وتحليل التفاعل الإنساني، إن الفرد من خلال التفاعل مع أقرانه في الجماعة يكتسب، ويدرك ويتعلم مجموعة من الرموز والمعاني -المتفق عليها من قِبل الجماعة- يستخدمها لتوجيه سلوكه نحو اتجاه معين ومواقف محددة وفقًا لأساليب مقبولة اجتماعيًّا يتشكَّل سلوك الجماعة بشكل ملائم ومناسب للمجتمع الإنساني مع اتجاهات وقيم الأفراد بحيث تتناسب مع سلوكيات واتجاهات باقي أفراد الجماعة، حيث تتشكل قيم ومعايير الأفراد بين بعضهم بعضًا أي عُرف خاص بأفراد الجماعة يعكس اتجاهاتهم وقيمهم وأهدافهم (محمد فرح، ٢٠١٠: ١٥-٢٥-٨٨-٩٩).

أحد أهم الاهتمامات الأساسية للنظرية التفاعلية الرمزية هي اتجاه الأفراد في عملهم من الذات إلى خارجها، مؤكدين على أن الأفراد يشكلون المجتمع من خلال التفاعل الذي ينطوي على رموز وإيماءات. وبالتالي؛ فإن النظرية التفاعلية الرمزية تسلم تسليمًا بأن المجتمع يشكل الأفراد ويكوِّن سلوكياتهم. وبذلك تؤكد النظرية التفاعلية الرمزية على أن التفاعل الرمزي هو أكثر العوامل أهمية في تحديد السلوك البشري، كما تؤكد على أن عملية التفاعل تكون من خلال فهم السلوك الذي قد يكون نتاجًا لسلوك شخص آخر، وأنه يجب تفسير التأثير على الفاعل الذي يكون ردَّ فعل أو سلوكًا مفسَّرًا بأساليب معينة (فيليب جونز،٢٠١٠: ١٥٣-١٥٤)، حيث ترى النظرية التفاعلية الرمزية أن الأفراد كائنات تتميز بمعاني داخلها، ويصوغ الأفراد سلوكهم من خلال تقييم لأنفسهم، فالأفراد ينسبون المعنى للأشياء وفقًا للتفاعل بين بعضهم بعضًا (Nilgun Aksan, 2009: 903).

يشير مفهوم التفاعلية الرمزية إلى التفاعل الذي ينشأ بين مختلف العقول والمعاني، والذي يعد سمة للمجتمع الإنساني، حيث يستند هذا التفاعل إلى فكرة أن الفرد يأخذ ذاته في الحسبان، ويستوعب أدوار الآخرين أي الاعتماد المتبادل بين الفرد والمجتمع. يلخص بلومر القضايا الأساسية للتفاعلية الرمزية في ثلاث مقدمات؛ الأولى: إن الكائنات الإنسانية تسلك إزاء الأشياء في ضوء ما تنطوي عليه هذه الأشياء من معانٍ ظاهرة لهم، والثانية: أن هذه المعاني هي نتاج التفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني، والثالثة: أن هذه المعاني تتعدَّل وتتشكَّل خلال عملية التأويل التي يستخدمها كل فرد في تعامله مع الرموز التي تواجهه. هذه الفرضيات الثلاث تتطابق مع الأقسام الثلاثة لكتاب هربرت ميد «العقل والذات والمجتمع»، فقد قسم ميد مفهوم الذات إلى أنا داخلية وهي الجانب من الذات الذي يتعلق بفرضياتنا، فالأنا الداخلية تستوعب الأفعال والسلوكيات؛ وأنا خارجية وهي وعي يتضمن كل القوى التي تؤثر في الفرد، وبذلك فإن الأنا الخارجية تتأثر بالأنا الداخلية ويندمجان ويتفاعلان فتنتج استجابة الفرد للموقف ويكونان الشخصية الإنسانية (عدلي السمري، ٢٠٠٩: ١١٢).

أ- التفاعلية الرمزية والتنظيم الاجتماعي:

التنظيم الاجتماعي هو الشكل الذي تتخذه مجموعة معينة في سبيل تحقيق هدف معين مشترك، ولا يعني بالضرورة توافق الأهداف بين كافة الأفراد. اصطلح بعض الناس على عدِّ التنظيم الجانب الرسمي من السيطرة على الآخرين، وكذلك قيل إن التنظيم هو الإطار الذي تتحرك داخله الجماعات لتحقيق هدف مشترك، يرى موني أن التنظيم أكثر من مجرد إطار وإنما هو كيان يتضمن وظائف ومهام مرتبطة ببعضها، إن التنظيم يشير إلى التنسيق والتكامل (سلوى أحمد، ٢٠١٣ :٢٤،٢٥)؛ أي إن داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل ينقسم الأفراد إلى عدة جماعات كلٍّ منها له عُرف ورموز خاصة، ويشكل التنظيم السيطرة على الأفراد وعدم الانحراف عن العُرف، فالتنظيم يكون بمثابة

الإدارة والتحكم الذي لا يمكن أن نعدُّه إطارًا للسيطرة، وإنما هو كيان يحتوي على مهام وتحركات الأفراد الحيوية ويشكل نطاق حياتهم.

ترى نظرية التفاعلية الرمزية أن التنظيم الاجتماعي عبارة عن إطار تفاعلات يتضح فيه سلوكيات وأفعال الأفراد ويشكلون أنساقًا ثقافية واجتماعية، وأدوارًا اجتماعية وتدرجات اجتماعية، لكن لا تحدد أفعالهم لأنهم يتفاعلون سويًّا في المواقف. على الرغم مما يبدو عليه شكل المجتمع فإنهم يتفاعلون وفقًا للبناء الاجتماعي والأنساق الثقافية، حيث يباشر التنظيم الاجتماعي تأثيره على السلوك بالقدر الذي تتشكَّل فيه المواقف التي يتفاعل معها الناس. التنظيم غير الرسمي بين النزلاء وعُرف الجماعة لا يحددان أفعال النزلاء كما هو الظاهر خارجيًّا، حيث إن المعنى أو الهدف الكامن وراء الالتزام بعُرف ومعايير الجماعة أكثر من سعيهم للامتثال بعُرف ومعايير الجماعة دون هدف كامن، لكن الفرد مع مرور إقامته في مركز الإصلاح والتأهيل يدرك أن السبيل للنجاة والاستمرار بأمان في ذلك المجتمع لابد أن يلتزم بالعُرف ويثق في نظام منظومة العدالة غير الرسمية. ذلك ما يسمى بالشكل الإيجابي للتفاعل الذي يتمثل في «التوافق» وليس السيطرة على الظروف المحيطة، حيث يحدث بين مؤدي الدور والظروف المحيطة بالفرد وهو ما يؤثر فيه. يعد اتخاذ بعض النزلاء الشكل السلبي للتفاعل أي تبني الفرد لاتجاهات معينة وعدم الرغبة في التوافق مع معايير الجماعة يعرضه إلى أنه يصبح منحرفًا عن عُرف الجماعة (محمد فرح، ٢٠١٠: ٣٣-٤٤).

ب- التفاعلية الرمزية ومنظومة العدالة غير الرسمية داخل مركز الإصلاح والتأهيل:

يتشكل عُرف الجماعة من عدة قيم من ضمنها رموز متفق عليها من قبل الأفراد تعطي معنى للتفاعل بين النزلاء بعضهم بعضًا، وكذلك يسعى أفراد الجماعة للامتثال للعُرف الأمر الذي يشكل منظومة غير رسمية لتحقيق التنظيم الاجتماعي والتفاعلات بين الأفراد.

يتعرف النزلاء على القيم والمعايير -عُرف الجماعة- من خلال التفاعلات المتبادلة بينهم في ظل البناء الداخلي المُصطنع بين بعضهم بعضًا ما يطلق عليه منظومة العدالة غير الرسمية، والذي تتكون من خلاله فكرة الضبط غير الرسمي. تتكوَّن التفاعلات من خلال الرموز والمعاني التي يستخدمها النزلاء في التفاعل لتوجيه سلوكهم نحو اتجاه معين يكون مقبولًا وفقًا لعُرف الجماعة. يعرِّض الانحراف عن تلك المعايير الفرد للرفض من قِبل الجماعة واللجوء لمنظومة العدالة غير الرسمية التي تتخّذ قرارات تجاه ذلك الانحراف لتحقيق الاستقرار الداخلي للنسق. هناك عُرف، وقيم ومعايير متفق عليها من قِبل النزلاء بعضهم بعضًا داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل تتفق مع اتجاهاتهم وتعبر عن أهدافهم وقيمهم، ومن خلالها يستطيعون تنظيم سلوكياتهم وضبطها ومن هنا تشكلت فكرة منظومة العدالة غير الرسمية لتنظيم الحياة داخل مركز الإصلاح والتأهيل بين النزلاء.

يعمل تشكيل منظومة قائمة على الضبط غير الرسمي بين النزلاء إلى إدراكهم لأهمية وجود منظومة العدالة غير الرسمية، كذلك إدراكهم لأهمية دور كل شخص منهم وأهمية بعض الأشخاص وعدِّهم هم المسؤولون عن تنظيم عملية الضبط غير الرسمي، كذلك احترامهم لعُرف الجماعة وإدراكهم لصرامة منظومة العدالة غير الرسمية في حالة الانحراف عن عُرف الجماعة الأمر الذي يؤدي لاستمرار تماسك البناء الداخلي وتحقيقه لمجتمع مركز الإصلاح والتأهيل.

يعدُّ مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل مجتمعًا مغلقًا، يتكون من جماعات تنشأ بينهم تفاعلات وحياة اجتماعية، تلك الجماعات لها عُرف وقيم معينة متفق عليها ويلتزم بها أفراد الجماعة ويسعون للامتثال لقواعد العُرف من خلال التفاعل الرمزي ولغة مركز الإصلاح والتأهيل. فبذلك تتكون منظومة غير رسمية بين الأفراد، وينشأ معنى للتفاعل الرمزي بين أفراد الجماعات يكتسبه الأفراد الجدد، الأمر الذي يؤدي لاستقرار الجماعة. توجد لغة معينة داخل كل جماعة داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، يتفق عليها النزلاء فيما بينهم، ويحدث التفاعل في ضوء الرموز والإيماءات التي لها معنى معين بين أفراد الجماعة، على سبيل المثال قد تحمل اللغة الدارجة بين بعض جماعات جرائم المخدرات رموزًا ذات دلالة خاصة للتعامل والتفاعل، وقد تكون المادة المخدرة رمزًا للتفاعل الاجتماعي. وتعدُّ الرموز واللغة المتبادلة بين النزلاء التي هي جزءٌ من منظومة العدالة غير الرسمية وسيلة تحقق استقرار مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، وكذلك طريقة للتواصل بين النزلاء، فالنظام والمعنى من العُرف هو حالة تنشأ نتيجة التفاعل بين أفراد الجماعة.

يتفق النزلاء بين بعضهم بعضًا على عُرف محدد يتفاعلون وفقًا له ولأهدافه وقيمه، ومن خلال التفاعلات القائمة تتشكَّل منظومة غير رسمية يتحدد من خلالها سلوكيات وتفاعلات النزلاء، ويكون لها شكل أو نمط معين يحقق ضبطًا غير رسميٍّ، يعكس إلى حدٍّ كبير نظام الضبط الرسمي لكن من خلال آليات العدالة غير الرسمية.

تعدُّ منظومة العدالة غير الرسمية السبيل لتحقيق نوع من العدالة -من وجهة نظر النزلاء- من خلال الإجراءات -التي قد تكون عادلة لبعض وظالمة لبعض آخر- التي تتُّخذ من قِبل منظومة العدالة غير الرسمية بين النزلاء، والتي قد تعجز في كثير من الأحيان منظومة العدالة الرسمية عن تحقيقها في حالة تعرض أحد النزلاء لأي نزاع أو انحرافات. فيتضح أن الشكل الخارجي للبناء الاجتماعي لمجتمع مركز الإصلاح والتأهيل متماسكًا ومستمرًّا، وتظل المنظومة غير الرسمية هي المحرك الأساسي له. غالبًا في سنوات العقوبة الأولى قد يرفض الفرد أحيانًا التوافق مع الجماعة وتنظيمها لعديد من الأسباب قد تكون لإثبات هويته أو إحساسه بالتوتر ورهبة مجتمع جديد، أو لرفضه الخضوع لأوامر منظومة العدالة غير الرسمية.

ثانيًا: نظرية الضبط الاجتماعي Social Control Theory

وُجدت فكرة الضبط الاجتماعي، وأصبحت محور اهتمام العديد من العلماء والباحثين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. يقوم الضبط الاجتماعي في أساسه على الفلسفة الوضعية، فترى نظرية الضبط الاجتماعي إلى الانحراف على أنه أمر طبيعي وحتمي، وأن وجود الضبط الاجتماعي بكافة مصادره يؤدي لاستقرار المجتمعات وتحقيق النظام. وهكذا تطرح نظرية الضبط الاجتماعي تساؤلات، فبدلًا من سؤال: لماذا ينحرف الفرد؟، فهي تتساءل: لماذا يطيع الأفراد القانون سواء ضبط رسمي أو ضبط غير رسمي؟ سعيًا لتفسير الامتثال للقانون. تعدَّدت الآراء حول ماهية الضبط الاجتماعي واختلف العديد من العلماء حول تحديد مفهوم معين للضبط الاجتماعي. ظهرت فكرة الضبط الاجتماعي في كتابات إدوارد روس Ross 1901 حيث يعدُّ أول من صاغ نظرية متخصصة في الضبط الاجتماعي، حيث يرى أن الضبط الاجتماعى هو «سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة» أي إنه يرى أن الضبط يكون مباشرًا، مقصودًا وإراديًّا، حيث استخدم كلمة السيطرة ليشير إلى المضمون السيكولوجي للضبط الاجتماعي في السبيل إلى تحقيق غريزة المشاركة والوجود في جماعة وغريزة تحقيق العدالة ورد الفعل من قِبل الأفراد تجاه الضبط الاجتماعي، فالضبط الاجتماعي -من وجهة نظره- مجموعة من النظم الاجتماعية الضابطة للجماعة، والتي تعمل على تماسكها (سامية جابر: ٢٩، ٣٥).

يرى روس أن مستويات الضبط الاجتماعي تتضاءل بمرور الوقت، لكنه يرى أن الاستقرار والنظام الرادع وجهين لعملة واحدة، حيث تمثل وظيفة منظومة العدالة غير الرسمية الضبط الاجتماعي في الحفاظ على استقرار المجتمع ولا غنى عنها، عندما يقل استقرار المجتمع يصبح هناك حاجة إلى سيطرة أكثر من جانب القانون ومنظومة العدالة غير الرسمية (J.Chriss,2018: 11). ميَّز روس بين نوعين من عوامل الضبط الاجتماعي؛ النوع الأول العوامل الأخلاقية وهي التي ترتبط بالعاطفة الطبيعية، الإحساس بالعدالة الاجتماعية، ورد الفعل، والجماعية. بينما النوع الثاني العوامل الاجتماعية وتتمثل في الرأي العام، والدولة، والعرف، والدين وغيرها من العوامل التي يرى روس أنها تؤثر على نظام أو هيكل نظام الضبط الاجتماعي. (ريما عيدان، ٢٠١٤: ٦٠). عرف روس الضبط الاجتماعي بأنه أي شكل من أشكال الامتثال لعرف المجتمع -كالامتثال للدين، القيم والمعايير وغيرها- ينتج عنه ضبط للسلوك الإنساني.

عرف سمنر Sumner الضبط الاجتماعي في كتابه «الطريقة الشعبية» بأنه يتشكل من خلال ما تمارسه العادات، والتقاليد، والقيم، والعُرف الخاص بالمجتمع من ضبط وسيطرة، حيث يرى أن تلك القيم والأعراف تلزم الأفراد لاتباعها وتمارس نوعًا من القهر والسيطرة على الأفراد داخل المجتمع أو الجماعة على الرغم من أنها لا تعتمد على أية سلطة؛ بل إنها تتشكل من خلال العلاقات بين الأفراد

في المجتمع وتترسخ وتورث للأجيال الأخرى. ومن ذلك يتمثل الضبط الاجتماعي في امتثال الفرد إلى القيم الموروثة من عادات وتقاليد وأعراف، بل أيضًا يتوارثها الأجيال الأمر الذي يحقق الضبط الاجتماعي. تركِّز نظرية الضبط الاجتماعي على العوامل الاجتماعية المفسرة للضبط الاجتماعي في التحكم في السلوك المنحرف، وجاء تعريف دوركايم للضبط الاجتماعي بأنه «أي عامل يتدخل في سلوك الإنسان يُعدُّ عاملًا ضابطًا» أي إن سيطرة المواقف على الأفراد خلال التفاعلات الاجتماعية هي التي تُشكل فكرة الضبط، والضبط الاجتماعي -من وجهة نظر دوركايم- هو الموقف العام خلال التفاعلات الاجتماعية والعلاقات بين أفراد الجماعة الذي يعمل على تشكيل مفهوم وفكرة الضبط الاجتماعي (سامية جابر، ١٩٨٤: ٣٤-٣٥). تفرض الظاهرة الاجتماعية نفسها على الفرد في المواقف المختلف، أي إن الضبط الاجتماعي يصبح جزءًا من الموقف العام.

لقد أبرز إميل دوركايم أفكاره وتصوراته حول القانون ودوره في المجتمع من خلال دراسته الشهيرة «تقسيم العمل في المجتمع»(١٩٦٤)، وقام دوركايم بالإشارة إلى القانون بوصفه نابعًا من الجوانب الأخلاقية للمجتمع ومعبرًّا عنها، حيث اهتم بالتضامن الاجتماعي وعلاقته بالقانون، وقسَّمه إلى نوعين:

التضامن الآلي Mechanical Solidarity الذي يسود المجتمعات صغيرة الحجم، كما يتسم أعضاؤه بالتجانس، يذهب دوركايم إلى أن المجتمع الذي يسوده التضامن الآلي يتميز بالقانون القمعي، لأن الأفراد في مثل هذا النوع من المجتمعات يكونون على درجة عالية من التماثل، حيث يميلون إلى الإيمان بقوة القواعد الأخلاقية والمعايير والقيم الخاصة بالمجتمع، وأن الانحراف عن تلك القواعد الأخلاقية يعد انحرافًا يعاقب عليه الفرد من قبل المجتمع بقسوة، فمثلًا سارق الماشية يعاقب بقطع يده، على العكس في التضامن العضوي Organic Solidarity الذي يعد سمة خاصة بالمجتمعات الحديثة التي تتسم بالحجم الكبير نسبيًّا للسكان، فيتميز بالقانون التقويمي فبدلًا من معاقبة المنحرف عن القواعد والنظم من قبل المجتمع يعاقب من قبل السلطة العليا والرسمية كتطبيق عقوبة الإعدام أو الالتزام بطاعة القانون (جورج ريترز،٢٠١٢: ١٣٨) (عدلي السمري،٢٠٠٩: ٦٤-٦٥).

يتضح مما سبق أن دوركايم يرى أن المجتمع لا يخلو من السلوك المنحرف وأنه أمر طبيعي وحتمي، بل إنه يعدُّ ظاهرة سوية تحافظ على استقرار واستمرار المجتمع من خلال الأعراف والقيم التي تحدد السلوك السوي والسلوك المنحرف.

يُعد الضبط الاجتماعي وسيلة لاستمرار المجتمع وتقدمه وتماسكه. فمن خلال الضبط الاجتماعي -الرسمي وغير الرسمي- وبالأخص الرسمي يمكن للفرد السيطرة على الطبيعة أو المؤثرات الخارجية

التي تؤثر فيه من خلال سيطرته على طبيعته الداخلية، وذلك من خلال وجود الضبط الاجتماعي (إبراهيم أبو الغار، ١٩٨٥: ١٤٥). تنظر نظرية الضبط الاجتماعي إلى الطبيعة البشرية من خلال افتراض أن الانحراف عن العُرف أمر طبيعي، حيث تتحقق العدالة من خلال وجود نظام رادع (عدلي السمري، ٢٠١٥: ٢١٥).

تعد نظرية الضبط الاجتماعي عند هيرشي من أحدث نظريات الضبط الاجتماعي وأكثرها انتشارًا؛ فقد طوَّر هيرشي فكرة أكثر وضوحًا بالروابط الاجتماعية، حيث يرى أن قوة وعي الأفراد ورغبتهم في الامتثال لعُرف وقيم الجماعة تدفع الفرد لاتباع السلوك التوافقي، حيث يرى أن الانحراف عن عُرف الجماعة يرجع إلى ضعف الروابط الاجتماعية وانهيارها.

يوضح هيرشي أن الروابط الاجتماعية تتميز بعدة عناصر، كالتالي:

أولًا: عنصر الارتباط؛ يرى هيرشي أن قوة الارتباط بعُرف الجماعة تؤدي إلى استقرار الجماعة واستمرارها. إن الارتباط القائم بين الجماعات في مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل والامتثال لمعايير وقيم الجماعة التي ينتمي إليها الفرد داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل وسعي الأفراد لتحقيق المصلحة العامة للجماعة تؤدي لقوة تماسك الجماعة واستقرارها الأمر الذي يحقق الضبط من خلال منظومة العدالة غير الرسمية التي يمتثل لها الأفراد.

ثانيًا: عنصر الاندماج؛ أي درجة فاعلية الفرد في الأنشطة التقليدية، حيث يصبح الفرد مرتبطًا بأنشطة معينة وليس لديه وقت لارتكاب السلوك المنحرف. إن اندماج الفرد بالأنشطة سواء الخاصة بمنظومة العدالة غير الرسمية؛ مثل: الأنشطة المكلف بها كل فرد التي يحددها قائد الجماعة كالأنشطة الخاصة بالنظافة أو الغسيل أو الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي كترويج المخدرات، أو المرتبطة بالضبط الرسمي من أعمال يدوية وغيرها من الأعمال المكلف بها الفرد داخل مركز الإصلاح والتأهيل التي يندمج فيها الفرد ولا وجود وقت فراغ لارتكاب الفرد لسلوكيات منحرفة عن معايير منظومة العدالة غير الرسمية.

ثالثًا: عنصر الالتزام؛ إن الخوف من أهم العوامل التي تكبح رغبة الفرد في الانحراف عن معايير الجماعة، ويطلق عليه الجانب العقلي من الالتزام بقواعد ومعايير الجماعة، حيث يدرك الفرد أن أي قرار سوف يتخذه له آثار مترتبة عليه كالحكم عليه من قبل قائد منظومة العدالة غير الرسمية؛ بذلك يدرك الفرد أن الالتزام بعُرف الجماعة له آثار إيجابية للفرد والجماعة، حيث يشعر الفرد بانتمائه لجماعة تمثل له قوة، وتحسن العلاقات والتفاعلات بين الفرد والآخرين، ويدرك الفرد الآثار السلبية للانحراف عن معايير وعُرف الجماعة، وبالنسبة للآثار الإيجابية للجماعة فهي تؤدي لاستقرار واستمرار منظومة العدالة غير الرسمية.

رابعًا: عنصر العقيدة؛ يعكس هذا العنصر فكرة الاعتقاد بصلاحية العُرف والقواعد وإيمان الفرد بعُرف وقوانين المجتمع على الرغم من انحرافه أو الاعتقاد أن السلوك المنحرف مقبولاً أخلاقيًّا. يؤمن الأفراد في مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل بصلاحية منظومة العدالة غير الرسمية على الرغم من اتباع سلوك منحرف كالاقتصاد غير الرسمي بين النزلاء وكذلك البغاء والشذوذ الجنسي، بل تكاد منظومة العدالة غير الرسمية تدعم تلك الأعمال (عدلي السمرى، ٢٠١٥: ٢٠٥-٢٠٦).

ثانيًا: أنواع الضبط الاجتماعي.

على الرغم من اختلاف العلماء حول صور وأنواع الضبط الاجتماعي، وصعوبة تصنيفها، فإنها تتداخل فيما بينها وتعمل كنسيج يسعى لتحقيق هدف واحد يتمثل في ضبط سلوك أفراد المجتمع وإعادة المنحرفين منهم إلى الصواب. حيث تحاول نظرية الضبط الاجتماعي تفسير ومعالجة السلوك الانحرافي من خلال زيادة فاعلية دور منظومة العدالة غير الرسمية التي تتمثل في دور: الأسرة، والدين، والمدرسة وجماعات الرفاق. تركز نظرية الضبط الاجتماعي على ما يضعف الروابط الاجتماعية بين الأفراد (المرجع السابق: ٢١٤)؛ وينقسم الضبط الاجتماعي إلى أولًا الضبط الرسمي وهو عبارة عن نظام ضبط يقوم على أساس التنظيم الرسمي، الإداري والقانوني ويعدُّ ضمن منظومة رسمية تنظم وتنسق الأنشطة والعلاقات بشكل رسمي في المؤسسات. يكمن مضمون الضبط الرسمي في فكرة وجود القواعد واللوائح القانونية الخاصة بالمجتمع ومؤسساته والإجراءات الرسمية التي تُتخذ في إطار قانوني رسمي، كذلك تتضمن تدرجًا في السلطات بشكل رسمي وقانوني (سلوى أحمد،٢٠١٣: ١٠٧،١١٤).

سابعًا- التراث البحثي حول عُرف منظومة العدالة غير الرسمية داخل بعض المجتمعات:

كشفت بعض الدراسات تشكل منظومة العدالة غير الرسمية من خلال ما تمارسه من سيطرة وضبط في ضوء العُرف السائد الذي يتشكَّل، ويترسَّخ، ويتوارث بين النزلاء من خلال العلاقات التي تنشأ بين بعضهم بعضًا خلال الحياة اليومية داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، فنجد منها التالي:

دراسة (نصير محسن عبد الحسين، ٢٠٠٩) ، ودراسة (آمال عبد الحميد، ١٩٩١)، ودراسة (منصور بيومي غنيم ٢٠١٨)، ودراسة (عماد جمال، ٢٠١٦) التي تؤكِّد أن العُرف والقيم تنشأ في المجتمعات الصغيرة كمجتمع مركز الإصلاح والتأهيل من خلال العلاقات بين النزلاء، حيث يصبح العُرف والقيم موروثين من نزيل إلى آخر ومترسخين بينهم، وذلك العُرف يستمر في ضوء القوانين الوضعية، ولكن بشكل غير رسمي داخل مركز الإصلاح والتأهيل، ويؤدي دورًا كبيرًا في تحقيق الضبط داخله.

بينما كشفت بعض الدراسات عن رؤية منظومة العدالة غير الرسمية لإجراءات بداية دخول مركز الإصلاح والتأهيل، كدراسة (Shanhe Jiang, 2012)، ودراسة (Holly Dunn, 2018)، ودراسة (Tanya L. Settles, 2001) فيما يتعلق بدمج قوة منظومة العدالة الرسمية ومنظومة العدالة غير الرسمية. حيث تكلف إدارة مركز الإصلاح والتأهيل ثلاثة نبطشية مسؤولين عن النزلاء داخله، مخصصين في تلك الفترة لعنبر الإيراد، يتم تعيينهم من قِبل مأمور مركز الإصلاح والتأهيل ورئيس المباحث، معظمهم يكونون من نبطشية عنابر المخدرات أو القتل؛ لأنها ترى أن منظومة العدالة غير الرسمية هي الأكثر تعمقًا وفهمًا للتعاملات مع النزلاء، وتستطيع تحقيق نجاح إجراءات أمن واستقرار مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل قبل تسكين النزلاء في العنابر المخصصة لهم. وكشفت دراسة (خالد محمد المنصور، ٢٠١٠) أن أكثر مرحلة يتعرض فيها النزيل إلى النمط السلبي في التعامل من قِبل بعض النزلاء كالضرب، والاعتداءات، والتهديد تكون في بداية فترة قضاء العقوبة داخل مركز الإصلاح والتأهيل، فقد تكون في بداية الدخول أو خلال السنة الأولى.

كشفت إحدى الدراسات عن التمييز بين النزلاء في المكانات، الذي يتضح في ضوء دلالات بعض مسميات أماكن النوم خاصة بالنزلاء من ذوي النفوذ والسلطة كدراسة (أميرة عبد العظيم فضل، ٢٠١٩) في الجزء المتعلق بوجود تمييز واختلاف في المعاملة بين النزلاء وفقًا لنفوذ وسلطة النزيل من حيث الثراء والمحسوبية، وأحيانًا نفوذ النزيل، وسلطته، وقوتة البدنية. حيث يتضح ذلك التمييز بشكل كبير في توزيع أماكن النوم ومدة المكوث فيها داخل الزنزانة.

ويتضح كذلك التمييز في كمية السجائر التي يمتلكها النزيل، وسهولة حصوله على السجائر، حيث تتيح السجائر للنزيل التحكم في النزلاء الآخرين بل وأحيانًا ببعض العناصر من منظومة العدالة الرسمية وإخضاعهم لسيطرته للحصول على الخدمات المادية والمعنوية، واكتساب مكانة داخل العنبر بأكمله.

كشفت دراسة (أميرة عبد العظيم فضل، ٢٠١٩) فيما يتعلق بوجود أنشطة رسمية وأنشطة غير رسمية يمارسها النزلاء داخل مركز الإصلاح والتأهيل؛ لتيسير الحياة داخله.

كما تتجلى أهمية ودورعُرف ومعايير منظومة العدالة غير الرسمية في تحقيق الضبط، واستقرار العلاقات الإيجابية بين النزلاء، وكذلك سعي النزلاء للامتثال لها في بعض الدراسات كالتالي:

دراسة (عليليش نصيرة وعزيزي صفية، ٢٠١٦) فيما يتعلق بأن القيم، والأعراف المتفق عليها، ووجود قواعد محدده تؤدي دورًا مهمًّا وواضحًا في سعي النزلاء للامتثال لعُرف منظومة العدالة غير الرسمية. ودراسة (عبد الله مرقس رابي، ١٩٨٩) فيما يتعلق بوجود علاقات إيجابية بين النزلاء تفرضها ظروف الحياة في مركز الإصلاح والتأهيل، وأن أي انحراف عن العُرف يعوق التكييف بين

النزلاء، وكذلك فيما يتعلق بوجود علاقات إيجابية بين النزلاء تفرضها ظروف الحياة في مركز الإصلاح والتأهيل، أي إن التقارب بين النزلاء يكون بهدف تحقيق المصلحة المشتركة وتبادل الخدمات، وأن أي انحراف عن العُرف يعوق التكيُّف والتعايش السلمي بين النزلاء.

وكذلك دراسة (محمد فؤاد حنيني، ٢٠١٤) في الجزء المتعلق بأهمية وجود منظومة العدالة غير الرسمية لتكوين نسق من التعاون، والمشاركة، والتضامن بين النزلاء؛ لاستمرار وتماسك بنية منظومة العدالة غير الرسمية. ودراسة (عماد جمال عوض، ٢٠١٦) فيما يتعلق بأهمية عُرف وقيم منظومة العدالة غير الرسمية في الحفاظ على استمراريتها وتماسك النزلاء.

وضع الدراسة الراهنة على خارطة التراث البحثي المنشور.

تُعد دراسة بنية وعُرف منظومة العدالة غير الرسمية الخاص بنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل أحد أهم الموضوعات الشيِّقة المثيرة للفضول، التي تميز مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل. ولقد حاول معظم الباحثين دراسة فكرة منظومة العدالة غير الرسمية في بعض المجتمعات، ورأى العديد منهم أهمية وجود منظومة العدالة غير الرسمية.

تأتي هذه الدراسة لدراسة فجوة حقيقية في دراسات الضبط الاجتماعي غير الرسمي ألا وهي «ترتيبات الحياة اليومية بين النزلاء داخل مراكز الإصلاح والتأهيل» فهناك بعض من الدراسات التي توصلت في إحدى النتائج المرتبطة بأهمية الأعراف والقيم المتعلقة بالقانون العرفي أو منظومة العدالة غير الرسمية، دون شرح وتوضيح كيف نشأ وترسَّخ ذلك العُرف، وآليات سعي الأفراد للامتثال لذلك العُرف. وهنا يظهر دور الدراسة الراهنة لتسد فجوة في تراث البحث السوسيولوجي، من خلال دراسة ترتيبات الحياة اليومية بين النزلاء داخل مركز الإصلاح والتأهيل بأسلوب كيفي لتصل إلى عرض ونقل صورة وافية وأكثر تعمقًا لدور عُرف وقيم الضبط غير الرسمي في تحقيق استقرار وتوازن مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل.

ثامنًا- الإجراءات المنهجية:

نوع الدراسة: تعد الدراسة الراهنة من دراسات سوسيولوجيا القانون الوصفية، التي تهدف إلى التعرف على ماهية منظومة العدالة غير الرسمية والنسق الداخلي لها، وبالتالي تسعى الدراسة إلى رصد ترتيبات الحياة اليومية بين نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل بشكل مفصِّل محاولة تفسير فكرة منظومة العدالة غير الرسمية داخل مركز الإصلاح والتأهيل.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول فكرة منظومة العدالة غير الرسمية والنسق الداخلي لها، ويرجع سبب الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى الحاجة لرصد

وصف دقيق وواقعي لفكرة منظومة العدالة غير الرسمية وتشكُّلها داخل مركز الإصلاح والتأهيل.

الطريقة العامة للبحث: دراسة الحالة.

أدوات جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على دليل المقابلة المتعمقة، ودليل الملاحظة للوصول لصورة أكثر واقعية للحياة الاجتماعية بين النزلاء داخل مركز الإصلاح والتأهيل في أثناء إجراء المقابلات المتعمقة، الأمر الذي ساعد في التأكيد على التفسير الأكثر واقعية وعمق لبيانات الدراسة.

مجتمع الدراسة: طُبقت الدراسة الميدانية على زنزانة رقم سبعة داخل عنبر المخدرات في مركز المنيا العمومي رجال للإصلاح والتأهيل بمنطقة مراكز المنيا للإصلاح والتأهيل التي تتضمن مركزين آخرين للإصلاح والتأهيل للرجال والنساء بمحافظة المنيا.

حالات الدراسة: (الشروط الديموجرافية وخصائصها) أُجريت الدراسة الميدانية على عينة عمدية قوامها (١٣) حالة من الذكور. حُدِّدت وفقًا للشروط التالية: العنبر (على أن يتم اختيار الحالات من الزنزانة نفسها)، والسن، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ونوع الجريمة، ومدة العقوبة، والمدة المتبقية للعقوبة.

المتغير الحالة	العنبر	السن	الحالة الإجتماعية	المستوى التعليمي	نوع الجريمة	مدة العقوبة	المدة المتبقية للعقوبة
الحالة (١)	المخدرات (زنزانة ٧)	٤٢	متزوج	مؤهل متوسط	حيازة	٣ سنوات	سنتان
الحالة (٢)	المخدرات (زنزانة ٧)	٤٥	متزوج	مؤهل فوق متوسط	تعاطي	٦ سنوات	٣ سنوات
الحالة (٣)	المخدرات (زنزانة ٧)	٤٢	مطلق	مؤهل متوسط	تعاطي	٦ سنوات	سنتان
الحالة (٤)	المخدرات (زنزانة ٧)	٤٣	مطلق	مؤهل فوق متوسط	تعاطي	٣ سنوات	سنة
الحالة (٥)	المخدرات (زنزانة ٧)	٤٠	مطلق	مؤهل عالٍ	تعاطي	٣ سنوات	سنة
الحالة (٦)	المخدرات (زنزانة ٧)	٣٨	مطلق	مؤهل عالٍ	تعاطي	٣ سنوات	٦ أشهر
الحالة (٧)	المخدرات (زنزانة ٧)	٣٥	متزوج	أمي	اتجار	٦ سنوات	٣ سنوات
الحالة (٨)	المخدرات (زنزانة ٧)	٤٥	متزوج	مؤهل متوسط	اتجار	٦ سنوات	سنتان

الحالة (٩)	المخدرات (زنزانة ٧)	٤٧	مطلق	مؤهل متوسط	اتجار	٦ سنوات	سنتان
الحالة (١٠)	المخدرات (زنزانة ٧)	٣٧	مطلق	مؤهل متوسط	تعاطي	٧ سنوات	٣ سنوات
الحالة (١١)	المخدرات (زنزانة ٧)	٣٢	متزوج	مؤهل متوسط	تعاطي	٣ سنوات	٦ أشهر
الحالة (١٢)	المخدرات (زنزانة ٧)	٣٥	مطلق	مؤهل متوسط	تعاطي	٣ سنوات	سنة
الحالة (١٣)	المخدرات (زنزانة ٧)	٤٥	أرمل	مؤهل متوسط	حيازة	١٠ سنوات	٤ سنوات

من خلال قراءة الخصائص الديموجرافية لحالات الدراسة يتبين مطابقة جميع الحالات لشروط الدراسة، فجميعهم من العنبر نفسه والزنزانة نفسها لإبراز صورة أكثر عمقًا عن ترتيبات الحياة اليومية داخل الزنزانة والإجراءات المتبعة في بداية الدخول.

أساليب التحليل: اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكيفي في تحليل البيانات وتفسيرها.

تاسعًا- الإجراءات المتبعة في بداية دخول مركز الإصلاح والتأهيل:

تسعى الدراسة الراهنة إلى إلقاء الضوء على مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل بما ينطوي عليه من دمج بين القانون والعُرف فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة منذ بداية الدخول وترتيبات الحياة اليومية داخله كنمط للضبط الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية بنوعيها الرسمية وغير الرسمية، وتحقيق المصلحة العامة من خلالهما.

أ) الوصول لبوابة مركز الإصلاح والتأهيل الرئيسية:

عند وصول عربة الترحيلات لبوابة مركز الإصلاح والتأهيل تتم بعض الإجراءات الروتينية قبل مواجهة مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل بشكل فعلي ومباشر، حيث تعدُّ نوعًا من أنواع التمهيد لقوانين ومعايير الحياة داخله، تلك المعايير التي يتعرف عليها النزيل ويكتسب بعضًا منها مع مرور الوقت داخله.

أوضحت معظم حالات الدراسة أجواء التفتيشات الروتينية فور الوصول إلى مركز الإصلاح والتأهيل، وبعض المعاملات خلال إجراءات التفتيش العامة، والملابس الرسمية داخله، والفرق بين ألوانها والمُكلفين بتطبيق إجراءات التفتيش. أوضحت كذلك معظم حالات الدراسة كيفية التفتيش وما هو مسموح باصطحابه داخل مركز الإصلاح والتأهيل مع كل نزيل وما هو ممنوع. ذكرت حالة (١)

موضحًا «دخلنا حاجة اسمها الاعتماد -التفتيش يعني- خلعنا هدومنا كلها ووقفنا بالبوكسر وفانيله حمالات، وكل هدوم معانا تتفتش عشان لو فيها أي حرز فلوس يعني، تليفون، سكينة، موس أو أي حاجة تعور بها نفسك أو حد حواليك. تاخد العفريتة الزرقا -لو خلاص اتحكم عليا لو لسه بلبس البيضا- وخلاص كده روحنا على عنبر الإيراد بنسميه العنبوكة».

مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل لغالبية النزلاء مجتمع مُوحش وقاسٍ، ولابد عليهم أن يتقبلوا ذلك المجتمع الجديد بكافة الإجراءات التنظيمية، والقواعد والمعايير التي قد لا تتناسب مع قيمهم قبل الدخول إلى مركز الإصلاح والتأهيل. تعد لحظة رؤية النزيل لبوابة مركز الإصلاح والتأهيل الرئيسية هي لحظة انفصال النزيل عن المجتمع الخارجى وبداية اتساقه مع المجتمع الداخلي (مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل). ذكرت حالة (٣) «أول ما بتوصل وتشوف بوابة السجن من بره؛ بتنسى العالم اللي بره ده خالص وتفتكر بس هتعيش إزاي جوه السجن مع الناس والدنيا بتاعت جوه». هو الشعور الطبيعي لبعض النزلاء -بالأخص الذين لم يسبق لهم دخول مركز الإصلاح والتأهيل من قبل- لحظة الوصول ورؤية بوابته، الشعور بعدم الأمان، والحرمان من الحرية والصراع من أجل البقاء داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل.

أوضحت بعض حالات الدراسة وجود بعض الانتهاكات خلال التفتيش، فإن النزيل أولًا وأخيرًا إنسان؛ يشعر بالإهانة إذا ما تم التعدي على حدوده الجسدية والنفسية، حيث ذكرت حالة (٥) «أول ما دخلنا أخدونا على الاعتماد كله جوا ملط وتفتيش في كل حتة -حاجة قلت قيمة- وأي حد معدي شايفنا كده وعادي، هدومنا كلها كمان تتفتش سوست، وأكمام وياقات، يدخلونا يقف الواحد كده يحموك حُماية سريعة وتترش وتحلق وعلى العنبوكة عِدل».

يتقبل النزيل مضطرًا تلك الإجراءات التي تتضمن معاملات مُهينة إلى حدٍّ كبير بالنسبة لمعظم النزلاء؛ لأنها إحدى قواعد مركز الإصلاح والتأهيل الروتينية، حيث إن أي إهانة ناتجة تجاه أحد النزلاء ليست شخصية وإنما تلك هي طبيعة الحياة داخله. ذكرت حالة (٦) «أول ما بندخل التفتيش بياخدوا الحزام، وأي فلوس وأحراز مننا، أول ما دخلت قرفصت وتفتيش من برا ومن جوا، ومينفعش تتكلم تتفتش وانت حاطط جزمة في بؤقك، خلصنا التبدير والحلاقة، بعدها العنبوكة عينك ما تشوف إلا النور»، كما أضافت حالة (٨) «نزلنا من العربية بقلة أدب مش فاهم ليه ما احنا ولاد ناس وبعدين إحنا أصحاب مكان مش هواة يعني -أنا دخلت كذا مرة- والتفتيش في الجسم حاجة أستغفر الله وكبار السن أو التعبان بيكشفوا عليهم بس نفس المعاملة في التفتيش».

ب) عنبر الإيراد:

يكمن مضمون منظومة العدالة الرسمية في فكرة القانون، ووجود قواعد ومعايير مُحددة؛

الانحراف عنها يعرض الفرد للعقوبة. يتعرف الفرد على تلك القوانين والقواعد من خلال إجراءات معينة خاصة بمنظومة العدالة الرسمية؛ الهدف من وراء تلك الإجراءات التعرف على البنية الداخلية لمجتمع مركز الإصلاح والتأهيل.

أوضحت الدراسة الميدانية وجود عدة مراحل يمر بها النزيل قبل المكوث في العنبر الأساسي الذي سوف يقضي فيه عقوبته، إحدى تلك المرحل هي مرحلة عنبر الإيراد، التي تلي مرحلة غرفة الاعتماد (التفتيش).

عنبر الإيراد هو غرفة شبه مظلمة بدون نوافذ للتهوية، وذات رائحة كريهة، وكبيرة الحجم، وممنوع الخروج منها نهائيًّا سواء للتمشية أو للزيارات. يستمر مكوث النزيل فيها مدة تتراوح من أحد عشر إلى خمسة عشر يومًا، ومن الممكن أن تمتد الفترة إلى عدة أشهر وفقًا لما يُحدد لكل نزيل. تصل الزيارات إلى النزيل فيه وتسمى زيارة الطبلية، حيث يُسمح باستقبال الأغراض من الزيارات دون مقابلة الأهل للنزيل. يتكون عنبر الإيراد من ثلاثة نبطشية مسؤولين عن النزلاء داخله مخصصين في تلك الفترة لعنبر الإيراد، يتم تعيينهم من قِبل مأمور مركز الإصلاح والتأهيل ورئيس المباحث، معظمهم يكون من نبطشية عنابر المخدرات أو القتل.

«العنبوكة» كما يُطلق عليها النزلاء هي عنبر بدون دورة مياه، موجود داخله فقط جردل أو برميل للتبول، ولكن في أغلب الأوقات يكون التبول في أكياس من البلاستيك يتم استخدامها ثم ربطها جيدًا بعد الانتهاء من قضاء الحاجة، ثم وضعها بالقرب من باب العنبر؛ حتى يتم التخلص منها وتنظيف العنبر عند فتح باب العنبر، بينما يتم التبرُّز نصف عارٍ أمام نبطشي العنبر؛ لفحصه للتأكد من عدم وجود أي مواد مخدرة، أو أسلحة بيضاء أو هواتف محمولة.

يتحدد النوم في عنبر الإيراد من خلال إعطاء النبطشي مساحة نوم (نمرة) لكل نزيل -تتحدَّد وفقًا لعدد مرات دخول مركز الإصلاح والتأهيل، أو الجريمة وأحيانًا بدون أسباب- تستمر طوال فترة مكوثه داخل عنبر الإيراد.

ترى منظومة العدالة الرسمية أن الهدف من تطبيق تلك الإجراءات القاسية -من وجهة نظر منظومتيْ العدالة غير الرسمية والعدالة الرسمية نفسها- هو التأديب، والتهذيب والإصلاح. أضافت حالة (٣) موضحًا «ده السجن الحقيقي تأديب وتهذيب وإصلاح، أوضة مافيش فيها مكان للنوم توسع جنب زميلك وتنام، مافيش بطانية ولا غطا حتى على الأرض -وقت ما دخلت كان الجو تلج-، الحموم بمياه ساقعة، والأكل إجباري وأكل أستغفر الله بس لازم تاكل عشان تشخ وتخلص، بنقعد كده كام يوم ولازم تعمل التقيلة عشان تطلع وتخلص المدة فيه».

الهدف من وراء ضرورة وجود مرحلة عنبر الإيراد والمكوث الإجباري فيه لأي نزيل جديد حتى إذا سبق دخوله مركز الإصلاح والتأهيل سواء من وجهة نظر منظومتيْ العدالة الرسمية والعدالة غير

الرسمية؛ لتجريد النزلاء الجدد من أي مواد مخدرة أو أسلحة بيضاء؛ لتحقيق المصلحة العامة للجميع، فمن وجهة نظرهما أن الهدف هو الحفاظ على سلامة منظومة العدالة الرسمية (هيبة وقوة إدارة مركز الإصلاح والتأهيل) وسلامة منظومة العدالة غير الرسمية (النزلاء)، وكذلك لردع وقهر النزيل الجديد، لإخضاعة للقواعد والمعايير. ذكرت حالة (٤) «أوضه فيها ييجي أربعين نفر لازم التشريفة عشان اللي نافش ريشه يتقصقص -ضرب، وسب، وشتيمة، وشخر وكل حاجة بعصيان وخراطيم، تاخد الشلوط يطلع من نفوخك متقدرش تنطق عشان متموتش- الصحيان من بدري، من أول ما تصحى تفضل تاكل عشان تعمل التانية، الأولانية في الكيس تخلصه تربطه، لو فيه جردل تعمل وكله مكان بعضه».

الخاتمة:

يتضح مما سبق ضرورة وجود إجراءات لتفتيش النزلاء، حيث لا يمكن إنكار ضرورة وجود إجراءات منظومة العدالة الرسمية -على الرغم من تضمنها أشكالًا متعددة من العنف-؛ وذلك لتحقيق الأمن المجتمعي لمجتمع مركز الإصلاح والتأهيل والحفاظ على سلامة النزلاء، ومن أجل الحفاظ على الصورة الذهنية لمنظومة العدالة الرسمية لدى مخترق المعايير المجتمعية. قد يبدو أن منظومة العدالة غير الرسمية ترى أن إجراءات دخول مركز الإصلاح والتأهيل هي إجراءات غير عادلة ومُهينة لآدميتهم وتتضمن أشكالًا متعددة من العنف، إلا أن الوجه الآخر لمنظومة العدالة غير الرسمية يرى أنها إجراءات إلى حدٍّ كبير ضرورية وعادلة، بل وتشارك منظومة العدالة غير الرسمية (النبطشى(*)) في تحقيق تلك الإجراءات، بل تعد هي الوسيلة والأداة لتطبيقها أيضًا؛ لكي تحقق استقرار مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، وأخيرًا وهو الأهم لكي تشكِّل صورة ذهنية لبنية منظومة العدالة غير الرسمية في أذهان النزيل الجديد.

ج) الإجراءات المتبعة مع النزيل الجديد:

يُعدُّ مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل بشكل عام، وبالأخص الزنزانة مجتمعًا صغيرًا مغلقًا، يتكون من أفراد تنشأ بينهم تفاعلات وحياة اجتماعية بشكل شبه إجباري. حيث كل نزيل مجبر -نوعًا ما- على التعامل مع النزلاء الآخرين داخل الزنزانة؛ حتى تستقر الحياة داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل.

تسعى الغالبية العظمى من النزلاء -وبالأخص النزلاء الجدد- إلى الامتثال للعُرف -المتفق عليه- بين النزلاء القدامى؛ لتجنب أي صراعات، وكذلك لفهم البنية الداخلية لمنظومة العدالة غير الرسمية؛ لتحقيق التعايش السلمي داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل.

أولًا: التعامل الإيجابي؛ حيث إن من الطبيعي أحيانًا عند دخول نزيل جديد إلى الزنزانة يتم استقباله بالترحيب

(*) النبطشى هو نزيل يُعيَّن كرئيس للزنزانة بأمر من إدارة مركز الإصلاح والتأهيل لمنع الشغب.

والاحتواء من قِبل بعض النزلاء؛ لكسر حدة رهبة مركز الإصلاح والتأهيل، والزنزانة المجتمع الجديد

الذي سوف يظل فيه عدة سنوات، وكذلك ليشعر بالاطمئنان، حيث إنه من الطبيعي أن مركز الإصلاح والتأهيل مكان لكل من ارتكب جريمة في حق المجتمع وفي حق نفسه، ولكن سوف يظل الإنسان أينما كان يتعامل بالجانب الإنساني الذي بداخله.

ثانيًا: التعامل السلبي؛ نظام يتم مع النزيل الجديد من قِبل النزلاء القدامى إذا تعامل معهم بتعالٍ، أو تكبرَّ، أو احتقار.، حيث يتم ضرب واستبعاد النزيل الجديد.

تاسعًا- ترتيبات الحياة اليومية:

تسعى الدراسة الميدانية إلى التعرف على نمط وترتيبات الحياة اليومية بين النزلاء بعضهم بعضًا؛ وذلك في ضوء العلاقات الاجتماعية المتبادلة بينهم التي تكون مفروضة عليهم من قِبل طبيعة الحياة في مركز الإصلاح والتأهيل، والتي توضح الهيكل البنائي لمنظومة العدالة غير الرسمية. ومن أهم تلك العلاقات التي تؤدي لاستقرار وضبط مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل: المشاركة في الطعام، أماكن نوم النزيل ودلالاتها، المشاركة في الأنشطة، وغيرها من أنماط العلاقات بين النزلاء. وسوف يتم توضيح بعض منها على النحوالتالي:

أ- مكان نوم النزيل وكيفيته ودلالاته:

تسعى الدراسة الميدانية إلى التعرف على نمط الحياة اليومية بين النزلاء بعضهم بعضًا؛ وذلك في ضوء العلاقات الاجتماعية المتبادلة بينهم التي تكون مفروضة عليهم من قِبل طبيعة الحياة في مركز الإصلاح والتأهيل، ومن أهم تلك العلاقات التي تؤدي لاستقرار مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل: المشاركة في الطعام، ترتيبات النوم ودلالاتها، المشاركة في الأنشطة وغيرها من العلاقات.

يتكون مكان النوم من نحو اثنين وثلاثين غطاء ثقيلًا يطلق عليها النزلاء البطانية. يتم وضعها من خلال ثنيها الواحدة فوق الأخرى وعليهم ملاية تقسم إلى ثلاثة قطع -لتغييرها عند اتساخها، ويتسلمها النزيل من نبطشي الزنزانة في بداية دخول مركز الإصلاح والتأهيل- بحيث لا يزيد ارتفاع الغطاء أو مكان النوم على متر ونصف المتر، بحيث لا يتعدى ارتفاع بطانية أحد النزلاء عن النزيل الآخر المجاور له؛ لتجنب المشاجرات، وكذلك لتصبح جميع أماكن النوم داخل الزنزانة بارتفاع مُوحَّد. أضافت حالة (٥) «البطانيات حوالى اثنين وثلاثين تعمل بهم مرتبة فوق بعض، بس متعلاش عن زميلك عشان فيها رقاب تطير دي». لتصبح بمثابة سرير يطلق عليه «نمرة» وهي وحدة قياس عبارة عن شبر وقبضة، يتم قياسها بواسطة اليد، وتختلف مساحتها باختلاف أقدمية النزيل، كذلك لا يمكن توفير الوسائد للنوم إلا في بعض الحالات التي يكون فيها النزيل من ذوي النفوذ.

فيما يتعلق بمكان النوم فإنه يتحدد داخل الزنزانة بأقدمية النزلاء داخلها، وبالتالي كدلالة على مكانة

النزيل. ووفقًا للعُرف السائد في مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل داخل الزنزانة فإن أحدث نزيل في الزنزانة يتخذ خلف باب الزنزانة مكانًا للنوم في بداية دخوله، ثم يتم بعد ذلك الترحيل (الترقية) من مكانه إلى المكان الذي يليه من خلال دورة النوم. يتم ذلك الترحيل عند إطلاق سراح أحد النزلاء؛ فينتقل النزيل مباشرة إلى مكانه في النوم (النمرة)، لكن أوضحت الدراسة الميدانية أن في حالة ما إذا كان النزيل الجديد عديم النفوذ تمامًا فإنه يظل في مكانه خلف باب الزنزانة فترة أطول من المعتادة، بل قد يصبح مكان نومه عند مكان الخلاء وأحيانًا ينام داخله،؛ وبالتالي بينما تدور دورة النوم على جميع نزلاء الزنزانة يظل النزيل عديم النفوذ في النوم عند دورة المياه.

أوضحت الدراسة الميدانية بعض الأماكن الخاصة بذوي النفوذ والسلطة داخل الزنزانة، وهي: المصلب، وهي زاوية الحائط ويمكن مشاركة النبطشي في ذلك المكان مع ذوي النفوذ، حيث إنه ليس بالضرورة أن يكون النبطشي من ذوي النفوذ. يحتل ذوو النفوذ مكانين هما: المرايا، وهي في نهاية الزنزانة عند فتحتها (وش الباب)، ومكان تحت النافذة يطلق عليه اسم الطيارة يمكثون فيه خلال دورة النوم للنزلاء الآخرين، ماعدا مكان المصلب فإنهم يمكثون فيه فترة طويلة ثم ينتقلون إلى المكان المخصص لهم. ذكرت حالة (٧) «المرايا بقى ده بينام عنده المرتاحين وممكن النبطشي كمان، المكان ده في وش الباب أول ما الزنزانة تتفتح الهواء فيه حلو، غير الطيارة ده بيكون تحت الشباك بس للبكيتة والمرتاحين أوى».

ب- قضاء حاجة النزيل والاستحمام:

ينعدم مبدأ الخصوصية داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل في الكثير من الأحيان، حيث إنه من الطبيعي عدم وجود أي نوع من أنواع الخصوصية في ذلك المجتمع، فقد أصبح هناك شبه انعدام لخصوصية الفرد في الأمر الطبيعي والخاص بكل كائن حي، وأصبح قضاء الحاجة واستحمام النزيل لا يحظى بأي نوع من أنواع الخصوصية. تذكر حالة (٦) «الحمام هنا بلدي وفيه ناس ساعات تنام وتتعاقب فيه، موجود فيه كوز وجردل عشان اللي هيستحمى ويتشطف وكله على الملأ اللي برا يشوفك عادي».

أوضح جميع الحالات أن الخلاء موجود داخل الزنزانة وهو عبارة عن مكان مساحته متر أو متران تقريبًا يتضمن بداخله مرحاضًا (بلدي)، وأدوات للاستحمام (كوز وجردل) وأحيانًا ستارة -تالفة وقديمة- لغلق الخلاء في حالة وجود نزيل بالداخل، وقد يستخدم الخلاء لنوم بعض النزلاء وأحيانًا لعقاب بعض النزلاء المخالفين لعُرف الزنزانة. ذكرت حالة (١١) «الحمام هنا بلدي مش أفرنجي وموجود معانا في الأوضة مساحته تقريبًا متر في متر أو متر في مترين». ذكرت كذلك حالة (٨) «الحمام بيكون بلدي في الزنزانة، وممكن عليه ستارة وممكن لا، فيه كوز عشان اللى هيتشطف أو يستحمى».

هناك اتفاق بين النزلاء بعضهم بعضًا على عُرف محدد، يحكم تفاعلاتهم في الحياة اليومية، فالدخول إلى الخلاء ليس متاحًا للنزيل في أي وقت، وإنما يعتمد دخول الخلاء سواء لقضاء الحاجة أو الاستحمام

على نظام الحجز المسبق. ذكرت حالة (١١) «الحمام لازم بالحجز، مينفعش أنا حاجز ويدخل واحد قبلي إلا لما يستأذني لو وافقت».

يتضح مما سبق أن انعدام الخصوصية الشخصية أمر طبيعي داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، على الرغم من استياء الغالبية العظمى من النزلاء من هذا الوضع، إلا أنهم يتعايشون معه لاستمرار الحياة، حيث إن ليس لديهم بديل آخر. ذكرت حالة (١) «الحمام كان فيه ستاره وشالوها، وحتى لو مافيش ستاره عادي ده سجن رجالي مش حريمي نعتبر أننا بنعمل في الشارع». يتضح كذلك أن ضمن العُرف المتعلق بقضاء الحاجة أنه لابد من نظافة مكان الخلاء بعد الاستخدام. ذكرت حالة (١) «لازم الدورة تبقى نضيفة يعني اللي يدخل يتشطف وينضف المكان ويطلع ميخرجش من غير ما ينضفه».

ج- السجائر كبديل للنقود داخل مركز الإصلاح والتأهيل:

تعد السجائر الوسيلة الوحيدة التي تسير الحياة داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، فهي عنصر مهم في الحياة اليومية داخل مركز الإصلاح والتأهيل، هي الرفيق الذي لا يمل النزيل رفقته طوال فترة وجوده بمركز الإصلاح والتأهيل. تتمحور علاقات مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل بأكمله حول السيجارة بداية من أقل نزيل نفوذًا (الواغش) إلى مسير العنبر وأعلى نزيل سلطةً ونفوذًا، كل منهم يحصل على السيجارة بطريقته، جميع النزلاء مختلفون فيما بينهم من حيث السلطة، والنفوذ والأهداف لكنهم متفقون في السعي للحصول على السيجارة؛ سواء لتدخينها أو لمقايضة الآخرين بواسطتها ليتم الحصول على الخدمات. السجائر هي التي تصنع مكانة وسلطة النزيل بين النزلاء الآخرين داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، فكلما امتلك النزيل سجائر أكثر من الآخرين أصبح ذا سلطة ونفوذ، وأصبح لديه الحق في الحصول على ما يريد. ذكرت حالة (٢) «السجاير هي كل العيشة هنا، تبقى ملك بها وزي ما بنقول معاك ارتاحلك معاكش اردحلك».

أصبحت السجائر بمثابة وسيلة للعيش أو بمعنى أكثر دقة بديلًا للنقود، حيث إنها الأكثر فائدة منذ لحظة وصولها ليد النزيل، فهي بين النزلاء بديل للنقود؛ وذلك لسهولة الحصول عليها والسماح بتداولها. يستخدم النزلاء السيجارة في جميع جوانب الحياة اليومية بداية من استخدامها من أجل ترفية النزيل عن نفسه، حتى استخدامها لمقايضة النزلاء الآخرين، ويمكن القول إنه بقدر ما يحوز النزيل من سجائر تتحدد مكانته بين النزلاء الآخرين.

يبدو مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل في بعض الأحيان أنه مجتمع طبقي، حيث يصبح النزيل مالك السيجارة المستوردة الأعلى شأنًا، والأكثر سلطةً ونفوذًا (إلى جانب السلطة التي لديه بالفعل) ونزيلًا مميزًا عن النزلاء الآخرين؛ بينما النزيل مالك السجائر المحلية فهو مجرد نزيل يمتلك قدرًا من النفوذ وغير مميز، حيث إنه من الطبيعي أن الغالبية العظمى من النزلاء بل جميعهم يمتلكون السجائر. ذكرت حالة (٧) «اللي

معاه سجاير هو الكوماندا خصوصًا لو مستوردة بقى، يعرف يتحكم في الناس بالسجاير يعني عشرة ولا عشرين قروصة سجاير تطلع لو عايز خدمة كبيرة وميهموش».

د) المشاركة في الطعام:

تعمل المشاركة في الطعام بين النزلاء بعضهم بعضًا على تقوية الروابط الاجتماعية وزيادة الود، على الرغم من عدم اتفاق الغالبية العظمى من النزلاء مع بعضهم بعضًا، إلا أن المشاركة في الطعام تحقق الاستقرار النسبي داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل. يعتمد نظام المشاركة في الطعام على ما يسمى بنظام المعيشة، أي المشاركة في الطعام بين مجموعة محددة من النزلاء أو مشاركة جميع نزلاء الزنزانة، وذلك في حالة الرغبة حيث لا تكون المشاركة إجبارية. يستطيع النزلاء المشاركة في الطعام وبعض الخدمات فيما عدا السجائر، حيث إن السجائر في قانون مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل وعُرفه أمر خاص وشخصي يعود لرغبة النزيل في المشاركة مرة أو أكثر أو عدم المشاركة إطلاقًا. ذكرت حالة (١) «المعيشة يعني تلاتين خمسة وتلاتين نفر أو أربعة خمسة يتفقوا ويستريحوا لبعض في التعامل، أو الأوضة كلها ترتاح لبعض ويعملوا معيشة، تتقسم فيها الزيارات والأكل علينا ماعدا السجاير شخصية وملهاش دعوة بالمعيشة».

يسهم نظام المشاركة في الطعام (المعيشة) -في بداية دخول مركز الإصلاح والتأهيل- في استقراره وتحقيق المصلحة العامة، وكذلك عدم شعورالنزيل بالوحدة والنقص في الطعام، إلى جانب زيادة الود بين النزلاء وكسر الحاجز النفسي، وكذلك هو أحد أعراف مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل.

فيما يتعلق بالطعام يمثل نبطشي الزنزانة أحد أعمدة منظومة العدالة غير الرسمية، التي تؤدي إلى استقرار مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، وتحقيق المصلحة العامة للجميع وتحقيق العدالة بين النزلاء. فالفقراء من النزلاء أو الذين ليس لديهم أي نوع من أنواع النفوذ والسلطة، يعتمدون على النبطشي في الحصول على الطعام والسجائر والحماية.

يتم مساعدة فقراء الزنزانة من خلال عُرف زيارات النزلاء بين بعضهم بعضًا، حيث يتم تقسيم تلك الزيارات على النزيل صاحب الزيارة وعلى الفقراء، وفي حالة عدم الرغبة في المعيشة مع الفقراء يتولى نبطشي الزنزانة معيشتهم، وذلك من خلال زيارات النزلاء الآخرين حتى وإن لم يرغب أحد النزلاء، فلابد من الاتفاق المسبق على ذلك وأن يكون هناك ما يكفي لمعيشة الفقراء، حيث يأخذ النبطشي نسبة أو جزء من كل زيارة لنفسه أو لمعيشة الفقراء داخل الزنزانة، ويعد ذلك بمثابة العُرف السائد داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل. ذكرت حالة (٥) «النبطشي بيتبنى الغلبان وبيستلم الزيارات ويقسمها، مش زيارته بس لا زيارات الكل حتى البكت بياخد منه نسبة، ويعمل معيشة للغلبان ولكل الأوضة كمان، لو عايز زيارتي كاملة لازم بالاتفاق مع النبطشي». ذكرت كذلك حالة (٤) مؤكدًا «المعيشة ساعات بيعملها النبطشي مع الواغش بيديهم رز ولحمة أو فراخ، ويديهم من الطبيخ والأكل الملكي والميري، وبياخدوا سجاير كمان».

الخاتمة:

مما سبق فإن الغالبية العظمى من النزلاء يعتمدون على نظام المشاركة في الطعام (المعيشة) سواء طعام مركز الإصلاح والتأهيل (التعيين) أو طعام الزيارات والكانتين، ويتضح أن نظام المشاركة في الطعام هو نوع من أنواع التبادل التعاوني بين النزلاء، وبالتالي يمثل نظام المشاركة في الطعام أهمية اجتماعية أكثر من كونه أهمية اقتصادية، حيث إن النزلاء يوفرون الحماية لبعضهم بعضًا بطريقة مباشرة وغير مباشرة من أي نوع من أنواع السرقات، والاعتداءات.

هـ) بعض أنشطة النزلاء داخل مركز الإصلاح والتأهيل:

تنقسم الأنشطة داخل مركز الإصلاح والتأهيل إلى نوعين، هما: الأنشطة الرسمية والأنشطة غير الرسمية.

أولًا- الأنشطة الرسمية:

أكدت جميع حالات الدراسة الميدانية على عدم وجود أنشطة رسمية إجباريَّة على النزلاء، بل إنها ترجع إلى رغبة النزيل في العمل بها. وقد تبين أن معظم النزلاء لا تهتم بالأنشطة الرسمية؛ لأن العائد منها غير مجزٍ، ويفضلها بعض آخر لعدم وجود زيارات من الأهل. ذكرت حالة (١) «مافيش مهام السجن بيقول عليها كل واحد براحته، مافيش شغل إجباري هنا بس فيه ناس تحب تشتغل في ورش النجارة، والسمكرة والسباكة اللي هي عايزاه والفلوس تتحط تحويلات عشان لو ماجاش زيارة يصرف منها».

تتمثل أنواع الأعمال والأنشطة الرسمية الاختيارية التي يمكن أن يعمل بها النزيل في ورش النجارة، ورش الألوميتال، والأفران، والمطابخ ومغسلة الملابس. ذكرت حالة (٧) «الشغل بيكون بكيفك لو مش عايز مش لازم، وموجود كل الورش: نجارة، وسباكة، وحدادة، وأفران ومطبخ لو حابب، ممكن كمان لو مش عايز شغل في مكتبة تقرا لو عايز».

فى حالة رغبة النزيل في العمل في أي نشاط رسمي ضمن بناء منظومة العدالة الرسمية، يبلغ النزيل مسير العنبر أولًا؛ ليبلغ الإدارة، وذلك لتحويل أجره إلى بونات للنزيل في الأمانات في حالة الرغبة في استخدمها في الداخل أو الحصول عليها نقدًا عند الإفراج عنه.

ثانيًا- الأنشطة غير الرسمية:

أكدت الغالبية العظمى من حالات الدراسة أن الأنشطة غير الرسمية هي أنشطة غير إجباريَّة على أي نزيل، حيث يقوم بها بعض النزلاء لحسابه الشخصي. يحصل منها على مقابل من النزلاء الآخرين سواء كان المقابل سجائر، أو خدمات أو حماية، وتتضمن تلك الأنشطة دلالات معينة، ومن تلك الأنشطة غير الرسمية ما يلي:

أ) الدق والوشم:

تعدُّ ممارسة الدق والوشم من أشهر الأعمال وأكثرها انتشارًا داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، وهي عبارة عن الرسم أو الوشم على الجلد؛ وذلك إما للحصول على مقابل مادي (سجائروخدمات)، أو مقابل مادي ومعنوي معًا. وأحيانًا لتسلية أوقات الفراغ والترفية مع النزلاء الآخرين. ذكرت حالة (١٢) «الدق والوشم هنا كتير، والناس بتاخدها شغلانة سهلة عليك لو بتعرف ترسم وممكن تتعلم، بيكون دق بالإيد ياخدوها صنعة ويكسبوا منها سجاير».

أوضحت حالات الدراسة الميدانية أن بعض النزلاء يختارون رسومات معينة لدقها على الجلد، ذات معانٍ خاصة قد تتعلق بما يفتقده داخل مركز الإصلاح والتأهيل، أو ما مر به خارجه، أو ما يمر به داخله، أو قد تتضمن مشاعر معينة يشعر بها النزيل أو ترتبط بمواقف معينة خاصة بالنزيل. ذكرت حالة (٦) «موجود الدق والوشم، لو واحد رسمه حلو يرسم للي عايز وياخد سجاير وفيه أشكال كتير فيه اللي بيرسم كلمات».

دلالة بعض رسومات الدق والوشم بين النزلاء:

أ- الأفعى والنار: تعبر عن مدى صعوبة الحياة داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، وأحيانًا للتعبير عن ضرورة التلاعب (مسايسة) والحذر من النزلاء الآخرين -والأشخاص بشكل عام- لكي تستطيع التعايش معهم.

ب- امرأة شبه عارية: تعكس ما يعانيه النزلاء من كبت جنسي على الرغم من وجود حق الخلوة الشرعية للنزيل إلا أنه -كما أوضحت بعض حالات الدراسة- لا يطبق في كثير من الأحيان، وكذلك للتعبير عن مدى أهمية الجنس الآخر في حياة النزلاء، على الرغم من كون المرأة سبب دخول بعض النزلاء إلى مركز الإصلاح والتأهيل.

ج- العين الدامعة والكأس: تعبرِّ تلك الرسومات عن مشاعر الحزن والأسى من الحياة بشكل عام.

د- بعض العبارات والكلمات: تميل الغالبية العظمى من النزلاء إلى استخدام الكلمات التي تعبر عن شعور معين، أو موقف معين أو رغبة معينة. ذكر أحد حالات الدراسة بعض الكلمات التي استخدمها أحد النزلاء في الدق والوشم على جسده «حبسه خره سببها مره».

ب) فتح الدواليب:

تنتشر مهنة فتح الدواليب داخل السجون بشكل كبير، وبالأخص بين فئة النزلاء الأغنياء وذوي السلطة، هي التجارة غير المشروعة للمخدرات بكافة أنواعها بين النزلاء، وتشكِّل هيكلًا من الاقتصاد غير الرسمي داخل مركز الإصلاح والتأهيل بدون علم منظومة العدالة الرسمية. يمارس النزلاء من ذوي النفوذ والسلطة العمل في فتح الدواليب؛ للسيطرة على النزلاء الآخرين وقد تمتد سيطرتهم إلى إخضاع نبطشي الزنزانة أو مسير العنبر تحت سيطرتهم وخدمتهم، وكذلك من أجل الحصول على الخدمات من قِبل النزلاء الآخرين

ولا مانع من الحصول كذلك على السجائر مقابل شراء المخدرات. ذكرت حالة (٥) «بيع المخدرات هنا عادي وكتير، بتتباع زي التذكرة أو سجاير محشية وملفوفة ومعظم اللي بيبيعوا مرتاحين ولهم معارف جوه وبره، البرشام والمخدرات تجيلهم في الزيارات يبيع وياخد سجاير أو خدمة، ولو كيفه جايبه شمال يبيع وينام معاه بس مش كلهم كده لأن معظم البكيتة بيقرفوا من الشمال».

أوضحت حالات الدراسة الميدانية مهارة أصحاب مهنة فتح الدواليب في تهريب المخدرات بكافة أنواعها وأشكالها داخل مركز الإصلاح والتأهيل؛ لبيعها للسجناء بحيث لا تظهر أي أعراض غريبة وغير مألوفة عليهم تؤدي إلى كشفهم ومعاقبتهم. أوضحت حالات الدراسة أن في كثير من الأحيان -وهو ما لا تريد منظومة العدالة الرسمية الاعتراف به- معرفة بعض من عناصر منظومة العدالة الرسمية بوجود نشاط غير رسمي (فتح الدواليب)، في إطار محدد ومقنن بواسطة منظومة العدالة غير الرسمية وبالتالي لا يسبب زعزعة في بنية مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، ولكن في حالة تخطي هذا الإطار الحد المسموح به؛ تبدأ منظومة العدالة الرسمية في تطبيق أشد أنواع العقوبات على كلٍّ من البائع والمشتري معًا. ذكرت حالة (٨) «بييجي لفتاحين الدواليب المخدرات في الزيارة على شكل أمبول زي لوح الشوكولاته، بيحط فيه أي نوع مخدرات خصوصًا البرشام ويتقفل كويس، يا إما بيجيله جاهز وهو يبلعه أو يرفعه ويبقى يطلعه بعد الزيارة يا إما هو بيجهزه من غير ما حد ياخد باله، أو في الأكل. وبيكون ساعات النبطشي عارف وبيداري وبيعديها عشان الدنيا تفضل هادية ويستفيد بعد كده».

يتضح مما سبق أن الأنشطة داخل مركز الإصلاح والتأهيل سواء الأنشطة الرسمية أو الأنشطة غير الرسمية لا تتم بشكل إجباريّ على النزيل. كما أن هناك من النزلاء ذوي النفوذ والسلطة، وعلاقات داخل وخارج مركز الإصلاح والتأهيل، يعملون في بعض الأنشطة غير المشروعة مثل بيع المخدرات (فتح الدواليب). بينما الغالبية العظمى من النزلاء منعدمي وضعيفي النفوذ يعملون في بعض الأنشطة الرسمية وغير الرسمية الأخرى؛ من أجل الحصول على عائد مادي ومعنوي. إلا أن العائد المادي والمعنوي فيما يتعلق بالأنشطة غير الرسمية يكون خاصًّا بالنزيل على عكس العائد المادى الخاص بالأنشطة الرسمية الذي تتحكم فيه إدارة مركز الإصلاح والتأهيل.

عاشرًا- مناقشة نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، تتمثل في:

١- تتشكل منظومة العدالة غير الرسمية داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل من خلال ما تمارسه من سيطرة وضبط في ضوء العُرف السائد الذي يتشكَّل، ويترسَّخ، ويتوارث بين النزلاء خلال العلاقات التي تنشأ بين بعضهم بعضًا خلال الحياة اليومية داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل. حيث ينشأ العُرف

والقيم في المجتمعات الصغيرة كمجتمع مركز الإصلاح والتأهيل من خلال العلاقات بين النزلاء، حيث يصبح العُرف والقيم موروثين من نزيل إلى آخر ومترسخين بينهم، وذلك العُرف يستمر في ضوء القوانين الوضعية، ولكن بشكل غير رسمي داخل مركز الإصلاح والتأهيل، ويؤدي دورًا كبيرًا في تحقيق الضبط داخله. وتعكس تلك النتيجة فكرة سمنر عن الضبط الاجتماعي، وأنه يتشكَّل من خلال ما تمارسه العادات، والتقاليد، والقيم، والعُرف من ضبط وسيطرة، وأنه لا يتشكل من خلال السلطة القانونية وإنما من خلال العلاقات بين النزلاء ويتم توريثه من نزيل لآخر.

٢- وجود إجراءات روتينية لتفتيش النزلاء فور الوصول لبوابة مركز الإصلاح والتأهيل، وعدم إنكار النزلاء لضرورة وجود إجراءات منظومة العدالة الرسمية، على الرغم من تضمنها أشكالاً متعددة من العنف؛ وذلك لتحقيق الأمن المجتمعي لمجتمع مركز الإصلاح والتأهيل والحفاظ على سلامة النزلاء، وكذلك من أجل الحفاظ على الصورة الذهنية لمنظومة العدالة الرسمية لدى مُخترق المعايير المجتمعية.

٣- ضرورة وجود مرحلة عنبر الإيراد والمكوث الإجباري فيه لأي نزيل جديد حتى إذا سبق دخوله مركز الإصلاح والتأهيل سواء من وجهة نظر منظومتيْ العدالة الرسمية والعدالة غير الرسمية؛ لتجريد النزلاء الجدد من أي مواد مخدرة أو أسلحة بيضاء؛ لتحقيق المصلحة العامة للجميع، فمن وجهة نظرهما أن الهدف هو الحفاظ على سلامة منظومة العدالة الرسمية (هيبة وقوة إدارة مركز الإصلاح والتأهيل) وسلامة منظومة العدالة غير الرسمية (النزلاء)، وكذلك لردع وقهر النزيل الجديد، وإخضاعة للقواعد والمعايير. وهو ما اتفق مع نظرية الضبط الاجتماعي فيما يتعلق بفكرة الضبط السلبي (العقابي) الذي يعتمد على العقاب والتهديد بالعقاب سواء من منظومة العدالة الرسمية أو منظومة العدالة غير الرسمية. أى إن الهدف من مرحلة عنبر الإيراد إلى جانب تحقيق أمن وسلامة النزيلاء وتجريدهم من أي ممنوعات، هو ردع وترهيب النزيل في التفكير المنحرف عن قيم وقوانين مركز الإصلاح والتأهيل، وأن أي انحراف سوف يعاقب عليه من قِبل القانون الرسمي وعُرف منظومة العدالة غير الرسمية كذلك.

٤- يفيد كلٌّ من نمط التعامل السلبي ونمط التعامل الإيجابي مع النزيل الجديد في معظم الأحيان في استقرار حياة مركز الإصلاح والتأهيل. في حين أن هناك نزلاء جددًا قد يلجأ النبطشي إلى إدارة مركز الإصلاح والتأهيل لتأديبهم؛ بصفة عامة الغالبية العظمى من النزلاء الجدد تستجيب وتخضع إلى عُرف النزلاء القدامى. حيث تسعى الغالبية العظمى من النزلاء وبالأخص النزلاء الجدد إلى الامتثال للعُرف -المتفق عليه- بين النزلاء القدامى؛ لتجنب أي صراعات، وكذلك لفهم البنية الداخلية لمنظومة العدالة غير الرسمية؛ لتحقيق المصلحة العامة، والتعايش السلمي داخل مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل. وهو ما يتفق مع نظرية التفاعلية الرمزية فيما يتعلق بأن مركز أي مجتمع يتكون من جماعات تنشأ بينهم تفاعلات وحياة اجتماعية، حيث تنشأ تلك العلاقات بين النزلاء ويسعى جميعهم للامتثال للعُرف الخاص بها وبالأخص النزيل الجديد،

حيث يسعى معظم النزلاء الجدد للامتثال لعُرف وقيم النزلاء القدامى من خلال اكتساب لغة ورموز النزلاء القدامى -المتفق عليها-، الأمر الذي يؤدي لاستقرار العلاقات بينهم وبين النزيل الجديد والتعايش السلمي.

٥- وجود قواعد تحكم النوم داخل الزنزانة وتحدد مكانة كل نزيل فيها، وتتحدد عليها أحيانًا مكانة النزيل الاجتماعية بين النزلاء الآخرين في الزنزانة، وأحيانًا قد تحدد مكانته داخل العنبر، والانحراف عن العُرف المتفق عليه؛ يؤدي لتوتر العلاقات بين النزلاء، وقد يؤدي لحدوث نزاعات بينهم. يمكن كذلك حصول النزيل على وسائد للنوم مقابل السجائر، ويمكن للنزلاء من ذوي النفوذ الحصول على وسائد النوم. وهو ما يتفق مع نظرية التفاعلية الرمزية فيما يتعلق بأن السلوك الجمعي للنزلاء يتكون من ترابط الأفعال الفردية، حيث يتعلم النزلاء -بداية من أقدم نزيل إلى أجدد نزيل- من خلال العُرف المتفق عليه الأدوار والمكانات الخاصة بكل نزيل داخل الزنزانة، ويتأقلم معها وينظم سلوكه لكي يتناسب مع معايير وعُرف النزلاء داخل الزنزانة.

٦- وجود عُرف متفق عليه فيما يتعلق باستخدام النزيل لمكان الخلاء، حيث قد يستخدم الخلاء لنوم بعض النزلاء ضمن دورة النوم وعُرف الزنزانة، وأحيانًا قد يستخدم لعقاب بعض النزلاء المخالفين لعُرف الزنزانة. وهو ما يتفق مع نظرية التفاعلية الرمزية في الجزء المتعلق بأن النزيل يتعرف على قيم وعُرف الزنزانة من خلال التفاعلات المتبادلة كترتيبات وقواعد قضاء الحاجة والاستحمام، وتتكون تلك التفاعلات من معانٍ لتوجيه سلوك كل نزيل، والانحراف عنها يُعرِّض النزيل للرفض من قِبل النزلاء الآخرين ويتم استبعاده وتجاهل آدميته، حيث قد يُستخدم الخلاء كآلية للعقاب غير الرسمي للنزيل المنحرف عن العُرف سواء فيما يتعلق بقواعد استخدام الخلاء أو غيرها من القواعد الأخرى المتفق عليها مسبقًا.

٧- يستخدم النزلاء السيجارة في جميع جوانب الحياة اليومية كبديل للنقود كما هو سائد في عُرف مجتمع مركز الإصلاح والتأهيل، بداية من استخدامها من أجل ترفية النزيل عن نفسه، حتى استخدامها لمقايضة النزلاء الآخرين، ويمكن القول إنه بقدر ما يحوز النزيل من سجائر تتحدد مكانته بين النزلاء الآخرين.

٨- انتشار بعض المهن كنوع من العُرف السائد، الذي يوضح أحيانًا تدرجًا في مكانات النزلاء كمهنة فتح الدواليب التي تعدُّ من أكثر المهن انتشارًا بين النزلاء بشكل كبير داخل مركز الإصلاح والتأهيل، وبالأخص بين فئة النزلاء الأغنياء وذوي النفوذ والسلطة، حيث تشكِّل هيكلًا من الاقتصاد غير الرسمي داخل مركز الإصلاح والتأهيل؛ يعمل أحيانًا على توازن العلاقات بين النزلاء.

توصيات الدراسة:

تتقدم هذه الدراسة إلى كافة الجهات المسؤولة عن نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وإعادة تأهيلهم بالتوصيات التالية:

١- إعادة النظر في تطبيق منظومة العدالة الرسمية للإجراءات الروتينية على النزلاء الجدد فور دخول

مركز الإصلاح والتأهيل، بحيث تكون أكثر آدمية، وإنسانية، وصرامة في آنٍ واحد؛ نظرًا لأهميتها في الحفاظ على أمن كافة النزلاء.

٢- ضرورة إعادة النظر في تطبيق مرحلة تأهيل النزلاء الجدد داخل عنبر الإيراد لواقع الحياة داخل مركز الإصلاح والتأهيل من خلال التأديب، والتهذيب، والإصلاح بالدمج بين الحزم والرفق، أي استخدام قدر من العنف ولكن عدم التعنيف الشديد الذي يعدُّ انتهاكًا لآدمية النزيل.

٣- ضرورة تحسين الأوضاع المعيشية للنزلاء فيما يتعلق بجودة الطعام، والملابس، وغطاء نوم النزلاء، وغيرها من الاحتياجات الأساسية للنزلاء داخل مركز الإصلاح والتأهيل.

٤- ضرورة تقنين الاقتصاد غير الرسمي بين النزلاء، وتوعية النزلاء بخطورة تداولها وتعاطيها، وتطبيق أشد العقوبات على ممارسيها بشكل مبالغ فيه، حيث إن هناك الكثير من ممارسي الاقتصاد يسعون من خلالها لإخضاع واستغلال بعض النزلاء؛ الأمر الذي يؤدي للصراعات والنزاعات.

٥- ضرورة عمل وسن حملات وندوات من قِبل المتخصصين لتوعية النزلاء بخطورة بعض الأنشطة المنتشرة داخل مركز الإصلاح والتأهيل التي قد تورث أمراضًا مزمنة وعدوى كنشاط الدق والوشم، والممارسات الجنسية المثلية مقابل الخدمات والحماية.

المراجع.

أولًا- المراجع العربية:

١- آمال عبد الحميد (١٩٩١)، الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والنمط الواقعي في: دراسة المشكلات الاجتماعية، علياء شكري وآخرون، أ. محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٢- إبراهيم أبو الغار (١٩٨٥)، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة.

٣- أميرة عبد العظيم فضل (٢٠١٩)، التمييز النوعي وتأثيره على معاملة السجينات: دراسة ميدانية على بعض السجينات المفرج عنهم بمحافظة القاهرة، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٤- بابا حنيني محمد فؤاد (٢٠١٤)، التنظيم غير الرسمي وتحقيق التعاون داخل المؤسسة: دراسة ميدانية بمديرية الضرائب بولاية ورقلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

٥- جوردون مارشال (٢٠٠٠)، موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، ط ١، المجلد الثاني.

٦- ريما زيدان عيدان (٢٠١٤)، أثر مواقع التواصل الاجتماعي على عملية الضبط الاجتماعي، مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، ط١، الرياض.

٧- سامية جابر محمد (١٩٨٤)، القانون والضوابط الاجتماعية: مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٨- سلوى أحمد محمد المهدي (٢٠١٣)، الضبط الاجتماعي ودور المجالس العرفية في فض النزاع الأسري: دراسة ميدانية في مدينة الأحساء، جنوب الوادي، مج ٢، ع (١) .

٩- صدام الساعد، كاظم الحلفي (٢٠٢١)، العرف وأثره في استنباط الحكم القانوني، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، كلية الرافدين، العراق، ع (١١).

١٠- عبد الكريم جرادات، خالد المنصور (٢٠١٠)، الاستقواء لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، مجلة الجامعة للدراسات التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن، مج ٢١، ع (١)، ص ص ٣٤٩- ٣٧٥.

١١- عبد الله مرقس رابي (١٩٨٩)، دراسة لنمط العلاقات الاجتماعية في مجتمع السجن: بحث ميداني في سجن نينوى، كلية آداب الرافدين، جامعة الموصل، العراق، مج ١٩٨٩، ع (٢٠)، ص ص ١٣٥- ١٦٣- ٢٩.

١٢- عدلي السمري (٢٠٠٩)، علم الاجتماع الجنائي. دار المسيرة، عمان، الأردن.

١٣- عدلي السمري (٢٠١٥)، نظريات علم اجتماع الجريمة، الزعيم للنشر، ط ٢، القاهرة.
١٤- عليليش نصيره، عزيزي صفية (٢٠١٦)،آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي ودروها في تحقيق الامتثال لدى تلاميذ الطور الابتدائي: دراسة ميدانية بمؤسسة سي عطية أمحمد بالجلفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
١٥- عماد جمال راشد عوض (٢٠١٦)، دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية بالبيئة الصحراوية: دراسة اجتماعية لمنطقة حلايب وشلاتين وأبو رماد، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة.
١٦- عمر محمد درة (٢٠٠٨)، العدالة التنظيمية وعلاقتها ببعض الاتجاهات الإدارية المعاصرة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، القاهرة.
١٧- فيليب جونز (٢٠١٠)، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ت.محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، الغربية.
١٨- محمد برجي بن جلول (٢٠١٩)، سلطان العُرف وتأثيره على القوانين، مجلة التراث، كلية الحقوق، جامعة سوسة، تونس، مج ٩، ع (١).
١٩- محمد سعيد فرح (٢٠١٠)، قراءات في التفاعلية الرمزية، دار المعارف، الإسكنaدرية.
٢٠- مصطفى خلف عبد الجواد (٢٠٠٢) قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.
٢١- منصور بيومى غنيم (٢٠١٨)، الضبط الاجتماعي في المجتمع النوبي بين الرسمي والعرفي: نماذج واقعية، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، الجزء ٢، ع (٤٨).
٢٢- نصير محسن عبد الحسين (٢٠٠٩)، الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي: دراسة ميدانية في السنن العشائرية في ناحية المهناوية، مجلة كلية التربية الأساسية، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق، ع (٦٠).

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

1- D. Bobocel, R., & Gosse, L. (2015) Procedural justice: A historical review and critical analysis.
2- D. Van Ness & Strong, K. H. (2014) Restoring justice: An introduction to restorative justice, Routledge.
3- Herbert Blumbeer (1986). Symbolic interactionism: Perspective and method, Univ. of California Press.
4- Holly Dunn (2018) Emergent Legal Pluralism: Legal Consciousness and

Unanticipated Outcomes of Rule of Law Building in Eastern Democratic Republic of Congo (Doctoral Degree), the Faculty of the University of Minnesota, USA.

5- J. J. Chriss (2018) Social control: History of the concept. The handbook of social control, pp: 7–22.

6- L. Jiang, et al., (2012) University Students Views of Formal and Informal Control in Japan: An Exploratory Study, Asian Criminology, Vol.7, pp: 137–152.

7- Nilgun Aksan, et al., (2009) Symbolic Interaction Theory, World Conference on Educational Sciences, Social and Behavioral Science, (1), 902–904.

8- R. Vermunt, Tornblom, K. y. (1996) Distributive and Procedural Justice, Social Justice Research.

9- Tanya L. Settles (2001) Community Policing and Adjudication: Toward a Theory of Organizational Co-evolution in Criminal Justice Administration (Doctoral Degree), University of Colorado, Denver, USA.

10- Tom R. Tyler (2006) Restorative Justice and Procedural Justice: Dealing with Rule Breaking, New York University, No.2, Vol.62, pp: 307–326.

TAWASOL تواصل

ERTC The Egyptian Research and Training Center

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

An International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year

ISSN Print: 2682-2725, ISSN Online: 2745-333X

Issue No. 11

April 2025

Editorial Assistant
Aisha Hosny

Editor
Dr.Mohammed Aboelenein

Chief Editor
Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif